جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة :علوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة

بعنوان:

دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية

"حالة مؤسسة الأنابيبALFA PIPE وحدة غرداية "

خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015

من إعداد الطالب:حنيشي عبد المنعم

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:2017/05/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور/ بن النوي مصطفى	جامعة غرداية	رئيساً
الدكتور/ بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	مشرفاً و مقرراً
الأستاذ/ خبيطي خضير	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة :علوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة

بعنوان:

دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية

"حالة مؤسسة الأنابيبALFA PIPE وحدة غرداية "

خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015

من إعداد الطالب:حنيشي عبد المنعم

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:2017/05/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور/ بن النوي مصطفى	جامعة غرداية	رئيساً
الدكتور/ بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	مشرفاً و مقرراً
الأستاذ/ خبيطي خضير	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

قال الله تعالى:

(وما أوتيتم من العلم

إلا قليلا)[1]

[1])_ سورة الإسراء، 85

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على

خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين حفضهما لله الذين لم يدخرا جهداً في توفير

الظروف المساعدة لرؤيتي في أسمى المراتب

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى طلبة دفعة ماستر مالية المؤسسة2016

إلى كل الأصدقاء والزملاء

شكراً

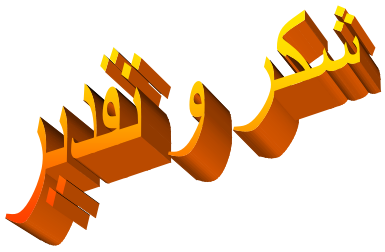

أحمد وأشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار ليتكلل

جهدي بهذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل في تذليل ما وجهناه من صعوبات ونخص بالشكر العميق:

إلى الأستاذ المشرف " الدكتور بوخاري عبد الحميد "الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بذله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة.

*كما لا أنسى أن أقدم شكري إلى كل عمال مؤسسة**ALPHA PIPE** و بالأخص موظفي قسم المحاسبة والمالية وعلى رأسهم الأستاذ أولاد سعيد جمال رئيس القسم المحاسبة والمالية بالنيابة.*

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجيين منه أن يجعله من صالح الأعمال.

والحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات.

الملخص:

تعالج هذه المذكرة دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تناولنا في الجانب النظري المفاهيم المتعلقة بالنظام المعلومات المحاسبي (المتغير المستقل) وركزنا على مخرجاته التي تعبر جوهر عملية بحثنا كما أشرنا إلى الجانب النظري المتعلق الاداء المحاسبي(المتغير التابع)، وقد هدفنا من دراسة المتغيرين محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي هي:

"أين يكمن دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في رسم صورة تقييمية عن الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية؟"

وأما فيما يخص الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط لما تم عرضه في الجانب النظري من خلال دراسة حالة لمؤسسة تصنيع الأنابيب الحلزونية ALPHA PIPE بغرداية كعينة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم التعريف بالمؤسسة وكذا جهة المسؤولة على نظام المعلومات المحاسبي، من تم طريقة انتقال المعلومة المحاسبية بين مديرياتها، وعرفنا أنا من اهم منتجات النظام المحاسبي هي القوائم المالي لذى قمنا بدراستها وتحليل التغيرات الطارئة عليها وذلك خلال الفترة من 2012إلى 2015، واستنباط أهم النسب والمؤشرات المالية لها وذلك للوقوف على أثر مخرجات نظم المعلومات المحاسبي على عملية تقييم أدائها المالي والذي بدوره يشكل أساس وجوهر عملية تقييم الأداء المحاسبي.

الكلمات المفتاحية : نظام معلومات محاسبي ، أداء محاسبي، تقييم ، معلومات محاسبية، قوائم مالية ، أداء مالي.

Summary:

This paper deals with the role of the outputs of the accounting information system in evaluating the accounting performance of the economic institution. In the theoretical aspect, we discussed the concepts related to the accounting information system (independent variable) and focused on its outputs that reflect the essence of our research process. Our aim is to study the two variables in an attempt to answer the main problem of the research:

"Where is the role of the outputs of the accounting information system in drawing up an assessment picture of the accounting performance of the Algerian economic institution ?"

As for the applied side, we have dropped the theoretical aspect of the case study by manufacturing the spiral pipe ALFA PIPE in Ghardaia as a sample for the Algerian economic institutions, where the institution as well as the body responsible for the accounting information system were informed about the method of transferring the accounting information between its directorates and we knew One of the most important products of the accounting system is the financial statements that we have studied and analyzed the changes during the period from 2012 to 2015, and the development of the most important ratios and financial indicators for them to determine the impact of the outputs of the accounting information systems on the evaluation process Which forms the basis and substance of the accounting performance assessment process.

Key words: Accounting Information Systems, Accounting Performance, EValuation, Accounting Information, Financial Statements, Financial Performance

فهرس المحتويات

قائمة الموضوعات

الإهداء

الشكر والعرفان

الملخص

الصفحة

فهرس المحتويات.....**I**

قائمة الموضوعات.....**I**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال IV

قائمة الملاحق VI

قائمة إختصارات والرموز VII

المقدمة ..... أ-د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات امحاسبي والاداء المحاسبي

مقدمة الفصل **2**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي **3**

المطلب الأول: مدخل لنظام المعلومات المحاسبية..... **3**

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية..... **4**

المطلب الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبية **12**

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للأداء المحاسبي **23**

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة و الاداء..... **23**

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المحاسبي و أهميته..... **24**

المبحث الثالث : الدراسات السابقة **27**

المطلب الأول: الدراسات العربية **27**

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... **31**

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... **33**

خلاصة الفصل **34**

الفصل الثاني: واقع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

لـ ALFAPIPE **و أثرها على عملية تقييم الأداء**

مقدمة الفصل **36**

المبحث الأول : واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE **37**

المطلب الأول :التعريف بمدرية المحاسبة و المالية لمؤسسة ALFA PIPE **38**

المطلب الثاني :بنية نظام المعلومات المحاسبية داخل مؤسسة ALFA PIPE **39**

المبحث الثاني: انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية تقييم الأداء المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE **44**

المطلب الأول : عرض القوائم المحاسبية مالية لمؤسسة ALFA PIPA لفترة (2012-2015) **45**

المطلب الثاني: استعمال القوائم المالية في عملية تقييم الأداء لمؤسسةALFA PIPE **51**

خلاصة الفصل **74**

الخاتمة **76**

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	بيانات المقدمة عن رقم الأعمال (2012-2015)	41
(2-2)	مختلف البيانات المقدمة من مصلحة المستخدمين	41
(3-2)	يوضح البيانات الخاصة بالمشتريات من المواد الأولية	42
(4-2)	بيانات عن الكميات المنتجة تامة الصنع ونصف المصنعة	42
(5-2)	جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة 2012- 2015	45
(6-2)	جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة 2012- 2015	47
(7-2)	عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE للفترة2012-2015	48
(8-2)	عرض جدول تدفقات الخزينة لفترة 2012- 2015	50
(9-2)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ALFA PIPE جانب الأصول	51
(10-2)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ALFA PIPE جانب الخصوم	54
(11-2)	حساب نسب السيولة	58
(12-2)	حساب نسب النشاط	60
(13-2)	حساب نسبة التمويل و الاستقلالية المالية:	61
(14-2)	حساب نسب المردودية المالية و الاقتصادية	64
(15-2)	مؤشرات جدول حسابات النتائج	65
(16-2)	حساب مؤشرات الربحية	66
(17-2)	حساب مؤشر السيولة	67
(18-2)	حساب رأس المال العامل	68
(19-2)	حساب احتياج في رأس المال العامل	70
(20-2)	حساب الخزينة	71
(21-2)	شروط التوازن المالي	72

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مفهوم نظام المعلومات المحاسبية	4
(1-2)	نظم المعلومات المحاسبية	5
(1-3)	خطوات معالجة المعلومات المحاسبية	8
(1-4)	شكل اليومية	10
(1-5)	دفتر الأستاذ	11
(1-6)	ميزان المراجعة	11
(1-7)	خصائص المعلومات المحاسبية	20
(1-8)	مثلث الأداء	24
(2-4)	الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية	38
(2-5)	تدفق البيانات من المديريات إلى مديرية المحاسبة و المالية	39
(2-6)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2012)	52
(2-7)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2013)	53
(2-8)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2014)	53
(2-9)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2015)	54
(2-10)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2012)	55
(2-11)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2013)	56
(2-12)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2014)	56
(2-13)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2015)	57
(2-15)	التمثيل البياني لنسب السيولة	59
(2-16)	التمثيل البياني لنسب النشاط	61
(2-17)	التمثيل البياني لنسب التمويل و الاستقلالية المالية	63
(2-18)	التمثيل البياني لنسب المردودية المالية و الاقتصادية	64
(2-19)	التمثيل البياني لمؤشر الربحية:	68
(2-20)	التمثيل البياني لرأس المال العامل	69

(2–21)	التمثيل البياني الاحتياج في رأس المال العامل	70
(2–22)	التمثيل البياني للخزينة	72

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(**01**)	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2012
(**02**)	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
(**03**)	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2014
(**04**)	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2015
(**05**)	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2012
(**06**)	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
(**07**)	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2014
(**08**)	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2015
(**09**)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2012
(**10**)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
(**11**)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2014
(**12**)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2015
(**13**)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2012
(**14**)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
(**15**)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2014
(**16**)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2015

قائمة الاختصارات و الرموز

ALFA PIPE	مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	النظام المحاسبي المالي الجديد
RF	المردودية المالية
RE	المردودية الإقتصادية
FR	رأس مال العامل
BFR	احتياج في رأس مال العامل
TR	الخزينة

المقدمة العامة

في ظل التطورات والتغيرات الحاصلة والتي تشهدها بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المؤسسات، تسعى العديد منها إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والبقاء والنمو وفي سبيل ذلك تنفق هذه المؤسسات الكثير من الموارد و تعمل على استغلالها بكفاءة و فعاليةبهدف رفع و تحسين أدائها بصفة عامة و الأداء الامحاسبي بصفة خاصة والذي بدوره يتشكل من أدائيين هما الأداء التكليفي والاداء المالي وهذا الأخير يعتبر مرآة أدائها العام، إذ أنه يعبر عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي بموضوعية لكونه يعتمد على معلومات كمية في عملية قياسه.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية جزءا مهما من عمل الإدارة و صدرا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها ، كما وأن نظم المعلومات المحاسبية تهدف إلى إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية التي تعتبر من أهم المعلومات والمرتكزات التي لا يمكن الاستغناء عنها لأداء مختلف المهام والوظائف وتحقيق الأهداف ففي ظل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات أصبحت المعلومات بأنواعها بما فيها المعلومات المحاسبية من أهم موارد المؤسسة وعنصر من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحقيق أداء المؤسسة، وتعمل على توليد وإنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية، هذه المعلومات " هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية " تعتبر مدخلات لإدارة المحاسبة والمالية في المؤسسة تعمل على تحليلها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية تستخدم في تقييم الأداء المالي من ثم تقييم ادائها المحاسبي والوقوف على مختلف الاختلالات وصولا إلى هدف تحسينه.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

طرح الإشكالية:

أين يكمن دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في رسم صورة تقييمية عن الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بمخرجات نظم المعلومات المحاسبي للمؤسسة؟

2- ما المقصود بتقييم الأداء المحاسبي؟

3- ما دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة ALFA PIPE في تقييم الاداء المحاسبي؟

الفرضيات:

من اجل بلوغ أهداف البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية :

1-يعمل نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات محاسبية تمتاز بالصبغة المالية.

2-عملية تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم مرتكزات التي تساهم في قياس وتقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة.

3- تستخدم المؤشرات والنسب المالية في مؤسسة الأنابيب من أجل تقييم أداء المالي وبالتالي تقييم أدائها المحاسبي.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

-أهمية نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة ودورها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

-هذا الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا

- محاولة توضيح أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء لدى المؤسسة الإقتصادية.

أسباب ذاتية :

-إمكانية البحث في هذا المجال و كذا إمكانية تحليل النتائج المتوصل إليها .

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على نظم المعلومات المحاسبي وكذا تقييم الاداء المحاسبي.
- محاولة التعرف على الجهة المسؤولة على نظام معلومات المحاسبية في مؤسسة ALFA PIPE .
- محاولة التعرف على مختلف القوائم المالية الختامية التي يعمل نظام المعلومات المحاسبية على إنتاجها وتوفيرها لمستخدميها في مؤسسة ALFA PIPE.
- معرفة أهم المؤشرات التي تساهم في عملية تقييم الأداء

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وكذلك طرق تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة ، إذ أن الأداء المحاسبي يعتبر محور اهتمام المؤسسات مختلف أنواعها فهي تسعى إلى تحقيق مؤشرات عالية ضمانا لتحقيق أهدافها ، كما أن نظام المعلومات المحاسبية يعمل على إنتاج قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية تعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي والمحاسبي ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع والتي تتمثل في ضرورة إبراز قدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج وتوفير معلومات محاسبية وتغطية احتياجات مستخدميها والتأكيد على مساهمتها الفعالة في تقييم الأداء المحاسبي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على مؤسسة الأنابيب وحدة غرداية ALFA PIPE .

الحدود الزمنية : تم إجراء الدراسة على القوائم المحاسبية المالية خلال الفترة الزمنية ما بين 2012 إلى 2015.

مناهج الدراسة :

من اجل معالجة موضوع بحثنا استخدمنا المنهج الوصفي بغية الإلمام والإحاطة بالجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي اتبعنا فيه المنهج التحليلي في دراسة الحالة لمعرفة واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية وهي وحدة الأنابيب بغرداية ALFA PIPE بغرض البحث المعمق والمفصل على ارض الواقع الخاص بالدراسة وإسقاط نتائج الدراسة النظرية

مرجعية الدراسة:

1-مذكرات (بحوث جامعية).

2-الكتب المتخصصة في مجال البحث.

3-ملتقيات و مؤتمرات.

4-مجلات

5- إستعمال برنامج Excel

صعوبات البحث:

-ندرة المراجع التي تطرقت لنظم المعلومات والأداء المحاسبي معا على مستوي المذكرات والملتقيات العلمية.

تقسيمات البحث:

بهدف انجاز هذا البحث و التوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية أصيلة ، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبوقين بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة للدراسة وتوصيات ، وتتمثل فصول الدراسة في:

الفصل الأول:

بعنوان الإطار المفاهيمي ، وضمنت ثلاث مباحث ، حيث حاولنا في المبحث الأول عرض أهم النقاط حول نظام المعلومات المحاسبية وأما المبحث الثاني فخصص لتقييم الأداء المحاسبي وكان ختام هذا الفصل عبارة عن عرض لأهم الدراسات السابقة في المبحث الثالث.

الفصل الثاني:

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية و ذلك تحت عنوان واقع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لـ ALFAPIPE وأثرها على عملية تقييم الأداء حيث قسم هذا الفصل إلي مبحثين، احتوى المبحث الاول واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة ALFAPIPE، والمبحث الثاني انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية تقييم أداء المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أول نظام ظهر في المؤسسة، رغم أنه كان يقتصر في البداية على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط، ولكن مع تطور المجتمعات ومعها المؤسسات الاقتصادية أصبح نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، وتتجلى أهميته أكثر من خلال ما يفرزه من مخرجات لما لها من أهمية لكافة المستخدمين لذلك يستلزم دراسة كافة المستجدات التي تعمل على تطويرها وفق متطلبات مستخدميها وارتباطا بالمتغيرات المحيطة للبيئة المعلوماتية، والمؤسسات على اختلاف أنشطتها وأهدافها هي في أمس الحاجة في الوقت الحالي لتحسين مردودية وظائف التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء، وضع واتخاذ القرار بمختلف الآجال سواء لمواجهة سيل المنافسة العارم في إطار المؤسسات الاقتصادية أو لمقابلة التزايد على الخدمات، والحاجة إلى تحسينها مما يتطلب مزيدا من المعلومات والشفافية والتطوير في نظم المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة.([1])

وللإلمام بجوانب هادا الفصل تم تقسيمه الي ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المحاسبي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

[1])- محمد يوسف حنفاوي، **نظم المعلومات المحاسبي**، دار وائل للنشر، عمان، ص55، بتصرف.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الانظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، نظرا الى نوع القرارات التي يدعمها، ولما لها من اثر مباشر على مردوديتها، كما يشكل نظام المعلومات المحاسبي من جهة اخرى مجموعة من الانظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب و معالجة و تحليل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الادارة الداخلية و الاطراف الخارجية.([1])

المطلب الاول: مدخل لنظام المعلومات المحاسبية.

في ظل تنامي وتطور المؤسسات ازدادت أهمية نظام المعلومات فأصبحت طريقة جمع المعلومات تتم بطرق ومواصفات علمية وموضوعية، وأصبحت المعلومات موردا استراتيجيًا يعتمد عليه متخذ القرار.

أولا * تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يدور مفهوم نظام المعلومات المحاسبية حول عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته، ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من المعلومات، ثم يولد منها ما يتلائم من معلومات من احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة، ويساعد هذا المفهوم لنظام المعلومات في ربط الأهداف المتعددة للوظائف المختلفة للمؤسسة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة لها.

يعتبر قسم المحاسبة في أي مؤسسة المسؤول عمليات معالجة وتحويل البيانات إلى معلومات محاسبية مناسبة ونافعة تساعد الإدارة والآخرين في اتخاذ القرارات، لذلك يطلق اصطلاح نظام المعلومات المحاسبية على المهام التي يتولاها قسم المحاسبة في المؤسسة كنظام عام.

هناك عدة تعاريف لهذا النظام يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

1/ يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " احد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة و متناسقة و متبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية ، المالية و غير مالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، و بما يخدم تحقيق أهدافها" ([2])

2/ كما يعرف " بأنه مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية و الأوراق و المستندات و السجلات و التقارير و الافراد و الاجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض ، لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل و التبويب و التلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية" ([3])

---

[1]) كمال الدين الدهراوي ، سمير كامل محمد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ،ص 16.

[2])-www.minshawi.com/other/drzyadh.htm

[3])خالد محمد رب الجابري، **المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم و علاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2000، ص 22.

إذن يعتبر نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوسائل والإجراءات تعمل على جمع البيانات بمختلف أنواعها عن الأحداث والعمليات المالية ثم معالجتها أو تشغيلها وفقا لقواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها بهدف إنتاج معلومات محاسبية في شكل تقارير وقوائم مالية تلبي احتياجات مستخدميها.

الشكل رقم (1-1): مفهوم نظام المعلومات المحاسبية:

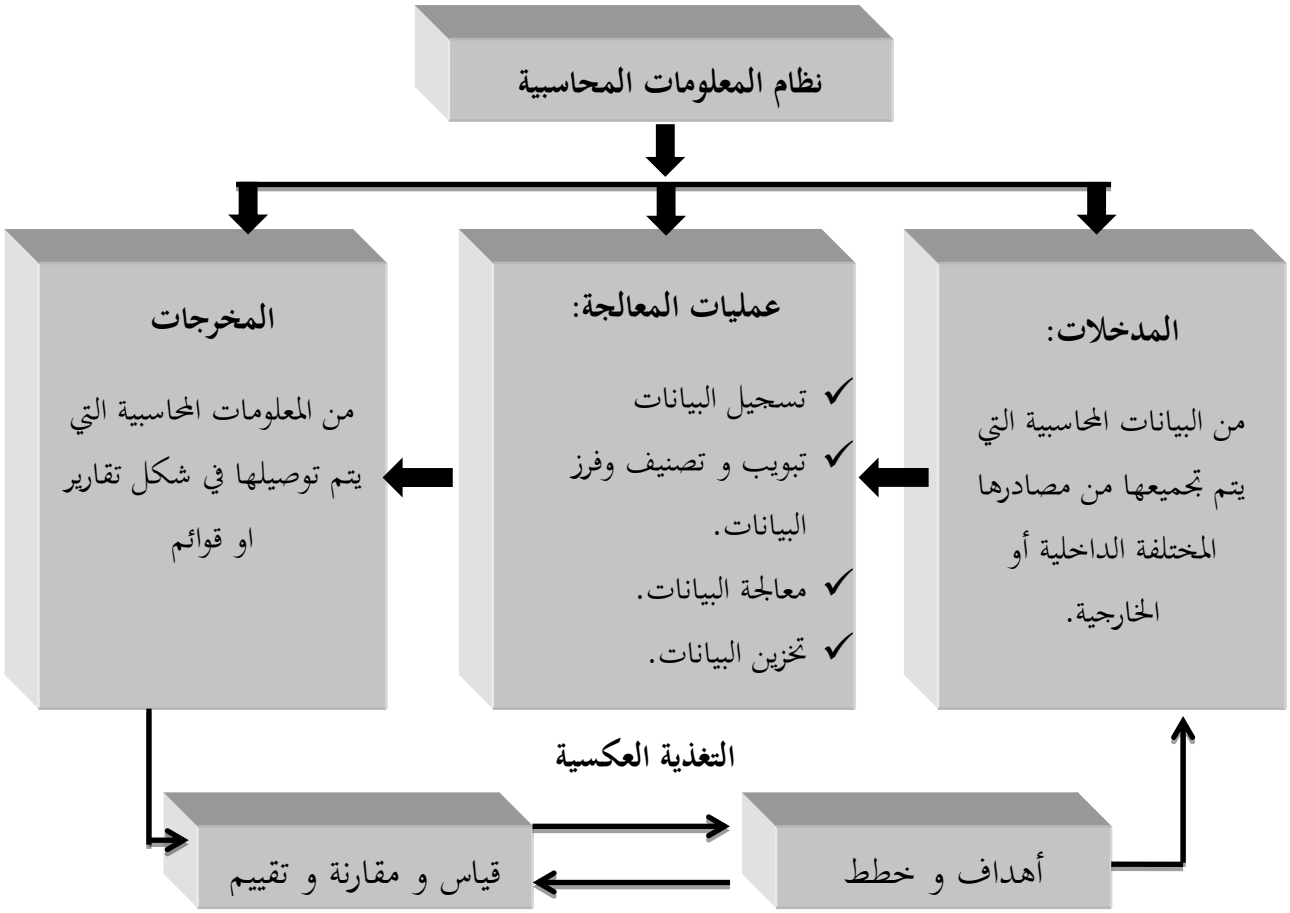

المصدر: هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية طبع و نشر و توزيع،2000 ، ص32

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

إن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

1/ المدخلات: وهي عبارة عن الاحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.

2/ المعالجة: وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري علا المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

3/المخرجات: وهي عبارة عن المعلومات، و النتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة. ([1])

4/ التغذية العكسية : هي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام، أو كما عرفت انها المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (من الوحدة الاقتصادية) أو أن تكون خارجية (من خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدأ ولتغيير العمليات ،و في مفهوم اخر التغذية الراجعة هي نظام تحكم، أي أنه ينظم معدل إدخال المدخلات الى النظام، ومعدل إخراج المخرجات من النظام، وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام، حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بهذه الطريقة بالتغذية الراجعة .([2])

المبادئ الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية:

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها هذا الاخير من ثلاثة اجزاء رئيسية:
المدخلات والمعالجة و المخرجات، وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه ، ويوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

الشكل(1-2): نظم المعلومات المحاسبية:

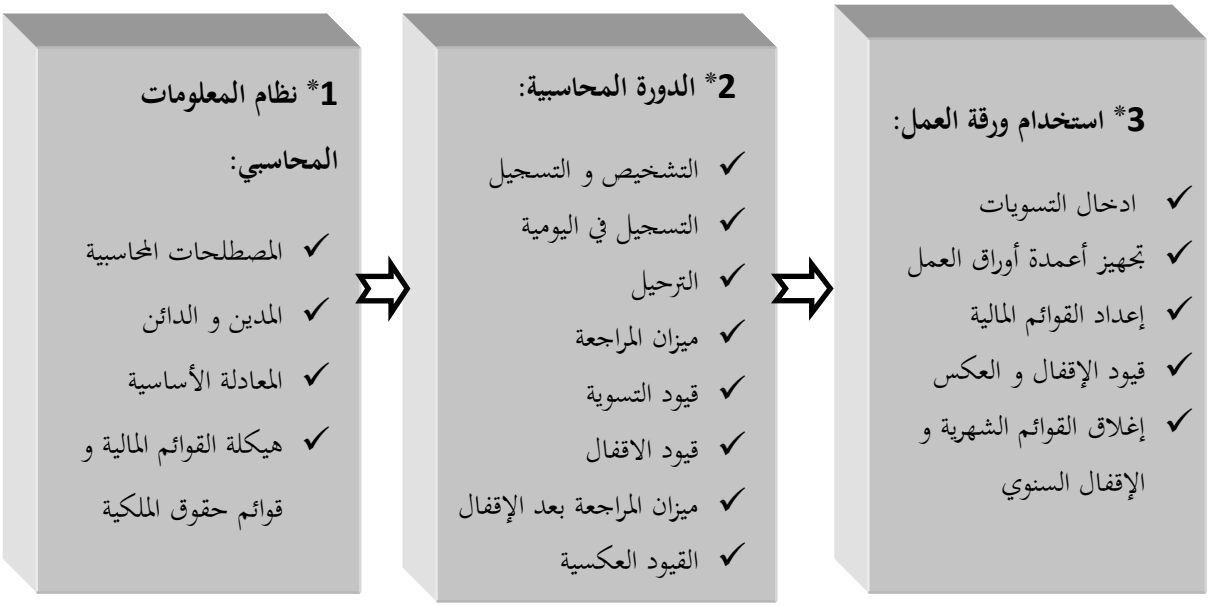

المصدر: قبيس سعيد عبد الفتاح و اخرون، مدخل في نظم المعلومات الادارية و الاقتصادية ، مديرية الكتب والطباعة والنشر ، جامعة الموصل، العراق، 1981، ص55

الفرع الاول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:

[1])- Donald E.kieso, Jerry J. weygandt ; and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, Tenth edition, 2001, page68

[2]) إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع**، عمان الأردن، 2009،ص27

تمثل الاحداث الاقتصادية المعبر عنها بوحدة النقد بمثابة المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبية وتنشأ هذه الاحداث من خلال ممارسة المؤسسة لأنشطتها (عملياتها) سواء كانت داخل المؤسسة أو من خلال علاقتها المتبادلة مع البيئة المحيطة بها . ([1])

وتعرف العملية المحاسبية بأنها" حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا ويؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المعنية ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية. ([2])

يوجد نوعان من العمليات المحاسبية :العمليات الخارجية والتي تنشأ من عملية تبادل بين المؤسسة والأطراف الخارجية المتعاملة معها (المدينون، الدائنون، المستثمرون، الجهات الحكومية والرسمية) والعمليات الداخلية التي تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في المؤسسة ولذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل المؤسسة وهي:

أ –البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغير المعايير المستخدمة في الأداء أو الأهداف الجديدة المطلوب تحقيقها إلى غير ذلك.

ب– البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات و الوحدات الأخرى خارج المؤسسة وغالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمحصلات النقدية إلى غير ذلك.

ج–البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية ببعضها البعض مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والصادر من المخزون، الأجور والمرتبات إلى غير ذلك.

د–البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة من مصلحة الضرائب، تغييرات في الأسعار، المؤشرات الصناعية إلى غير ذلك.

هـ–هذه الأحداث والعمليات المحاسبية توثق من خلال المستندات التي تعتبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبية والتي تمثل الدليل لحدوث العمليات الاقتصادية وفضلا عن ذلك تعتبر هذه المستندات أحد أهم العناصر الأساسية للرقابة الداخلية من أجل اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب... الخ.

د–تعتبر المستندات أوراق مكتوبة عن أحداث اقتصادية يتم إثباتها في المحاسبة من خلال القيود المحاسبية مثل أمر الشراء ،أمر البيع، محاضر الاستلام...الخ فهي منبع المعلومات الرئيسية إذ تعتبر المصدر الكفيل بإثبات كافة الوقائع والأحداث الاقتصادية حيث يتم تجميع المعلومات عن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة عن طريق مجموعة من المستندات والأوراق الخاصة بها وتخضع تلك المعلومات إلى مراجعة وتبويب محاسبي ثم تثبت في مجموعة دفترية في شكل مقبول يخدم أغراض الإدارة بمستوياتها المختلفة.

---

[1]، إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص7

[2]، أحمد حسين علي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص،50-51

فالمستندات تمثل مصادر القيد الأولي في نظام المعلومات المحاسبية فهي وسيلة إدخال البيانات فيه وتقدم الدليل الموضوعي لإثبات العمليات المحاسبية لذا فهي في غاية الأهمية لأن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام (دليل إثبات ،تجميع المعلومات ،إمكانية مراجعة العمليات) ([1]) ، لذا فهي تلعب دو را مهما في نظام المعلومات المحاسبية للأسباب التالية:

- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المؤسسة عن طريق تحديد نشوء هذه المستندات وانتقالها.
- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات.
- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المؤسسة.
- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فإعداد فاتورة بيع يتم على أساس أمر البيع ([2]).

2 -شروط ومواصفات المستند الجيد : بطبيعة الحال يمكن للمستندات مهما كان نوعها أن تلعب الدور الهام والحيوي لها في نظام المعلومات المحاسبية إذا توفرت فيها جملة من الشروط والمواصفات أهمها :

أ– أن يكون مطبوعا محددا فيه اسم المؤسسة وعنوانها.

ب– أن يصدر المستند من الجهة المخولة بذلك سواء كانت جهة داخلية أو خارجية وأن يتضمن التوقيعات والأختام اللازمة لذلك وأن يكون مستند أصليا.

ج– أن يظهر بوضوح عنوان المستند ووظيفته والقسم المصدر له وتاريخ تحريره.

د– أن يكون مطبوعا على المستندات أرقاما متسلسلة.

هـ– أن يكون المستند واضح ومحدد من حيث المحتويات والتنسيق وأن يكون بالشكل والحجم المناسبين بحيث يسهل فهمه وقراءته.

و– أن يكون المستند موثقا ويظهر عليه بوضوح خانات لتوقيع الأشخاص المسؤولين. ([3])

الفرع الثاني :المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية:

بعد إدخال مختلف البيانات الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة إلى نظام المعلومات المحاسبية تأتي مرحلة معالجتها بحيث تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من الخطوات والإجراءات لتسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأخيرا تجميع المبالغ في الحسابات وترصدها تمهيدا لإعداد القوائم المالية([4])

---

[1]) مشري حسناء، **دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات" دراسة ميدانية بنك سوستي جنرال الجزائر وكالة سطيف"**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2008 ،ص ص ، 14-15.

[2]) إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره** ، ص7

[3]) أحمد حسين علي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص52

[4]) عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن،1998 ص239

إذ لا يمكن إعداد القوائم والتقارير المالية دون المرور على هذه الدفاتر –دفتر اليومية ودفتر الاستاذ –وبذلك تعتبر الدفاتر حلقة وصل بين المستندات والقوائم المالية([1])كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (1–3): خطوات معالجة المعلومات المحاسبية

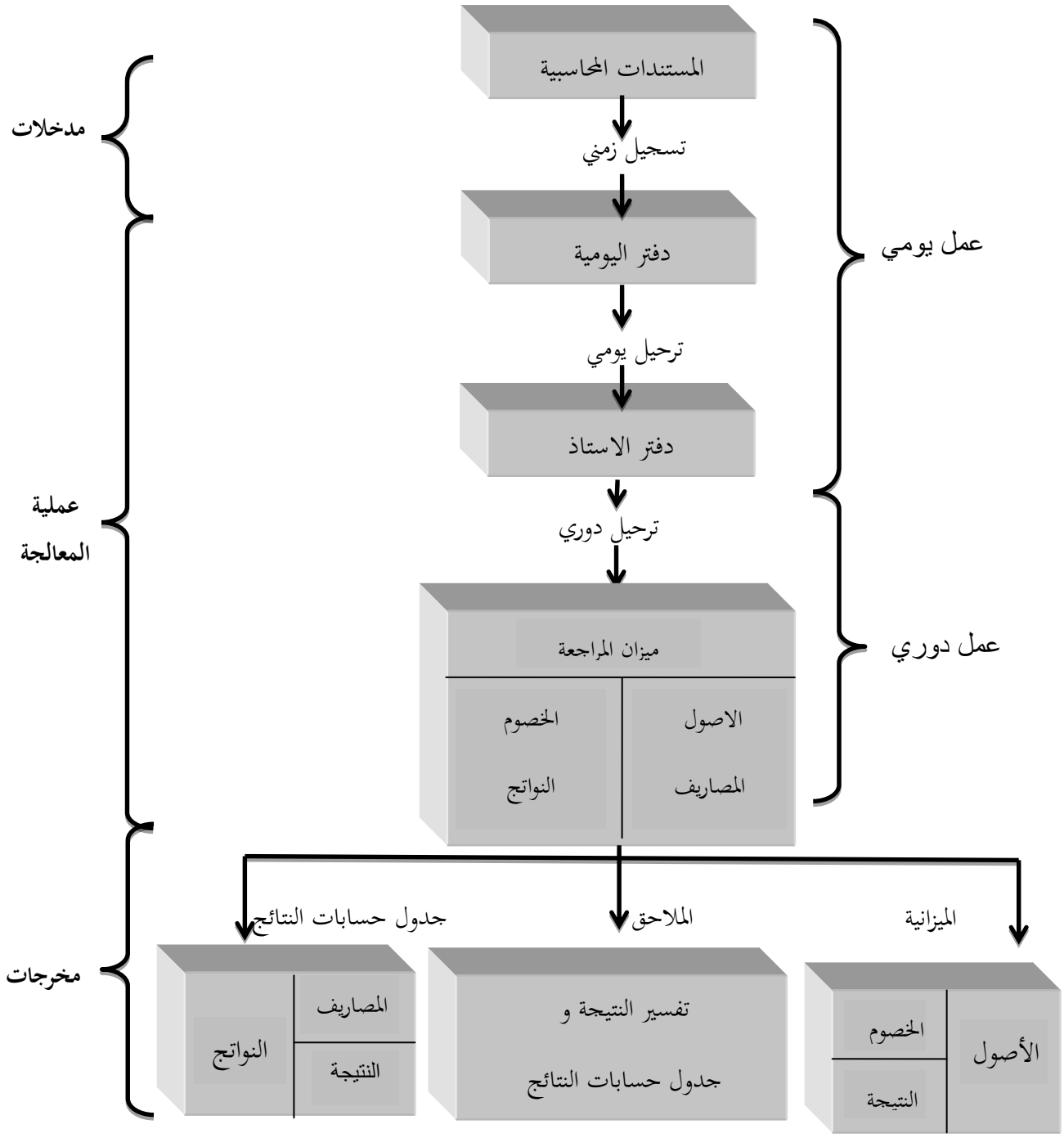

المصدر :مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية بنك سوستي جنرال الجزائر وكالة سطيف)، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2008 ،ص19

[1]) مشري حسناء ،**مرجع سبق ذكره**، ص19

انطلاقا من الشكل السابق يمكن التطرق إلى مختلف خطوات وإجراءات المعالجة فيما يلي:

1-تسجيل العمليات في دفتر اليومية:

بعد تجميع البيانات المتعلقة بالعمليات المالية في الوثائق يتم تسجيل البيانات في اليومية، حيث يسجل قيد يومية مستقل لكل عملية يظهر الحسابات والمبالغ التي تكون مدينة ودائنة.([1])

ويعرف دفتر اليومية على أنه" عبارة عن دفتر يلزم القانون جميع المؤسسات بإمساكه لتسجيل عملياتها تسلسليا، إذ تتعلق اليومية بالتسجيل الزمني للعمليات المحاسبية المجراة يوم بعد يوم ". ([2])

يتم تسجيل العمليات المحاسبية في دفتر اليومية وفقا لمبدأ" القيد المزدوج"الذي ينص على أن كل عملية مالية تؤثر في طرفين أو حاسبين بحيث تجعل الحساب الأول مدينا والحساب الثاني دائن ويكون الحاسبان في العملية الواحدة متساويين بالقيمة مما يؤدي إلى نشوء توازن مستمر بين أطراف العملية المالية المتبادلة وعليه لكل عملية واحدة طرفين متساويين في القيمة متعاكسين جبريا ويكون أحدهما دائن و الثاني مدين.([3])

بالإضافة إلى اليومية العامة ونظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها ،أصبحت المؤسسات تستخدم عدة يوميات مساعدة بهدف تقسيم العمل بين المحاسبين وتنشئ عملية التقسيم نوع من الرقابة الذاتية بحيث يكشف كل سجل محاسبي معين خطأ السجل الآخر وهذه اليوميات هي :

- يومية المبيعات :تستخدم لتسجيل عمليات البيع الآجلة.

-يومية المشتريات :تستخدم لتسجيل المشتريات الآجلة من البضائع والخدمات.

-يومية المقبوضات النقدية :تستخدم لتسجيل جميع المقبوضات النقدية بغض النظر عن مصادرها كمبيعات نقدية أو دفعات الزبائن أو دفعات القرض أو دفعات المساهمين... الخ.

-يومية المدفوعات النقدية :تستخدم يومية المدفوعات النقدية لتسجيل كافة مدفوعات المؤسسة بغض النظر عن مصدر نشوء عملية الدفع مثل تسديد الدائنين، المشتريات النقدية، مدفوعات المصاريف...الخ. ([4])

الشكل رقم (1-4): شكل اليومية

[1]) إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص88

[2])إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص125

[3]) عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره** ، ص239

[4]) **نفس المرجع السابق** ، ص ص241-243.

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		تاريخ العملية		
xx		من ح /.....	xxx	
	xx	الى ح /		xxx
		شرح المستند الدي سجلت به العملية		

المصدر : الاعمش ابراهيم، اسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، 125

يعتبر تفسير القيد أو ما يعرف بالمبرر المحاسبي الذي يتطلب الاختصار و التركيز و الدقة في كتابته أهم معلومة محاسبية تستخلص من دفتر اليومية.

2-الترحيل إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:

يجمع عدد كبير من العمليات في دفتر اليومية في فترة قصيرة لذلك يتم ترحيل القيم المسجلة في دفتر اليومية إلى الحسابات في فترات زمنية منتظمة والترحيل هو تجميع البيانات المتشابهة في حساب واحد الذي يحمل اسما يدل على طبيعة تلك البيانات، بمعنى آخر هو تصنيف البيانات المرتبطة بالنوع نفسه من العمليات المالية في حساب واحد وبطريقة يسهل معها تتبع مصدر تلك البيانات. ([1])

أولاً – إلى دفتر الأستاذ :

" هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، و هو غير إجباري من الناحية القانونية، و يعد هذا الدفتر الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي، و لا يمكن الاستغناء عنه" ([2])

يعرف دفتر الأستاذ على أنه" دفتر يتضمن مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تجمع في كل الحسابات جميع العمليات المالية المتعلقة به وإذا يضم دفتر الأستاذ جميع حسابات المؤسسة" .([3])

ويتم ترحيل بيانات العمليات من اليومية العامة واليوميات المساعدة إلى بطاقات الحسابات المكونة لدفتر اليومية وبذلك يتجمع في دفتر الأستاذ البيانات الخاصة بكل حسابات المؤسسة ويترتب على كل قيمة يتم ترحيلها إلى

[1]. **نفس المرجع السابق**، ص245 .

[2]. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992، ص45.

[3]. إبراهيم الأعمش، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

الحساب أو الحسابات المعنية إلى زيادة أو نقص رصيد الحساب ويوجد نوعان من دفتر الأستاذ كما والشأن في دفتر اليومية بحيث نجد دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة. ([1])

-يجب أن يتضمن دفتر الأستاذ العام بيانات ملخصة عن كل حسابات الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصاريف التي تستخدمها المؤسسة، أما دفاتر الأستاذ المساعدة فالغرض منها تفصيل وتحليل حساب من حسابات الأستاذ العام ومن أمثلتها دفتر الأستاذ المساعد لحسابات العملاء، دفتر الأستاذ المساعد لحسابات الموردين... الخ.

-بعد التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ لابد من التأكد من صحة القيود المحاسبية التي تمت لهذه الغاية وذلك بإعداد ميزان المراجعة للتأكد من أن القيود المسجلة سابقا صحيحة ويعرف على أنه أداة قياس التوازن المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر. ([2])

الشكل رقم (1-5): دفتر الأستاذ

التاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر : الاعمش ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، 130

ثانياً- ميزان المراجعة: للتأكد من صحة القيود المحاسبية، يتم إعداد ميزان المراجعة وهو عبارة عن أداة لقياس التوازن للتأكد من صحة التسجيل بالدفتر.

الشكل (1-6): ميزان المراجعة

رقم الحساب	البيان	المبالغ		الارصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن

المصدر: الاعمش ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، 134

[1]) أحمد حسين علي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 58،60.

[2]) أحمد جنان، **نظام المعلومات المحاسبية و دوره في اتخاذ القرار دراسة وحدة تريفال**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص64.

فوائد ميزان المراجعة:

- التأكد من صحة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ.
- التأكد من صحة عمليات الترصيد.
- يعتبر ميزان المراجعة خطوة اولية لإعداد الميزانية الختامية. ([1])

الفرع الثالث: و يشمل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و الذي سوف نتطرق له بالتفصيل في المطلب الموالي:

المطلب الثالث :مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

تكمن فاعلة نظام المعلومات المحاسبي في مدى قدرته على تحقيق أهداف القوائم المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، وذلك بتوفير معلومات محاسبية(مخرجات) ذات خصائص نوعية وملائمة لعمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، لذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الى الخصائص الاساسية التي يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها ، وهي خصائص نوعية وتشمل الملاءمة، الاعتمادية او الموثوقية، وخصائص ثانوية تتمثل في : قابلية المقارنة، والثبات أو الاتساق.

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية و خصائصها:

تعتبر المعلومات المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، و التي يجب أن تتميز ببعض الخصائص الضرورية حتى يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

أولاً/ أنواع المعلومات المحاسبية: تصنف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الى: معلومات على شكل تقارير ، ومعلومات على شكل وثائق ومستندات .

النوع الأول: معلومات على شكل تقارير:

1/مفهوم التقارير المحاسبية:

تعد أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في عمليات التحليل المالي لما توفره من بيانات و معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الصحيحة و الملائمة، وتعتبر التقارير المحاسبية الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين داخل أو خارج المؤسسة، لذلك تعتبر جودة تلك التقارير وملاءمتها للمستخدم أو المستفيد أحد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبية.([2])

وتعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وبين نظام المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها لذلك يجب أن تحتوي التقارير على بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة ومعدة في الوقت المناسب بدون إخفاء أي معلومات أو تفاصيل مهمة .([3])

---

[1]) إبراهيم الأعمش، **مرجع سبق ذكره** ، 1999، ص 134

[2]) إبراهيم الجزراوي ،عامر الجنابي ،**مرجع سابق**، ص101، بتصرف .

[3]) تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** ، أطروحة دكتوراه دولة "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2005-2006 ، ص125

تزداد الحاجة الى التقارير كلما كبر حجم المؤسسة و تنوعت انشطتها، بحث يصبح من الصعب على الادارة متابعة كافة الانشطة مباشرة، وبالتالي تلجأ الى التقارير المحاسبية التي تعتبر وسيلة لمراقبة نتائج اعمال المشروع و أداة لتخطيط أوجه نشاطه انطلاقا من النتائج المحققة مع استقراء ظروف الماضي و استقصاء الاتجاهات في المستقبل. و يمكن تقسيم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي الي: ([1])

1-1 التقارير المالية :

هي تلك التقارير التي تبين مصادر الأموال في المشروع وأوجه استخدامها، وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة.

أ-الميزانية: " تبين الميزانية وضعية الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة".

فالميزانية هي عبارة عن قائمة المركز المالي للمشروع تتضمن جانبين متنافرين و متساويين يعكسان طبيعة ممتلكات المؤسسة ومصادر الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة ، تتكون الميزانية من جانبين هما الأصول و الخصوم.

1-الأصول: تشمل مجموع عناصر ذمة المؤسسة، من حقوق الملكية والحقوق الأخرى التي تمتلكها المؤسسة بتاريخ إعداد الميزانية.

2-الخصوم: تشتمل حقوق الملاك والديون التي تقع على عاتق المؤسسة نتيجة تمويل استخداماتها(أموال خاصة وديون). ([2])

ب-جدول حسابات النتائج:

تسمى أيضا بقائمة حساب الأرباح والخسائر ويمكن تعريفها على أنها " بيان يلخص إجراءات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" ([3])

يهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بالمعلومات بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمارات المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة إضافة إلى كونها تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، كما تهم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للجهات الحكومية فيما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية. ([4])

---

[1]) عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 127-134.

[2]) عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة(1) و(2)** ، ط1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ، ص487 ، بتصرف.

[3]) علي عباس ، **الادارة المالية** ، اثراء للنشر و التوزيع ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ،2008، ص39.

[4]) شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية** الدولية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008-2009، ص50.

يمثل هذا الجدول تقرير مالي رسمي يقيس نتيجة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مقابلة الايرادات المحققة بالتكاليف المستنفذة أو هو جدول مستنبط من ميزان المراجعة يعبر عن كيفية تشكيل الأداء (النشاط)، من خلال احتوائه مجموعة من مستويات النتائج(الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، ونتيجة الدورة). ([1])

ج* **الملاحق**: إضافة الى القوائم المالية الأساسية، ألزم المخطط الوطني المحاسبي المؤسسات تلخيص العمليات المحاسبية لدورة المالية من خلال جداول أخرى و هي:

جدول حركة الذمة المالية، جدول الاستثمارات، جدول الاهتلاكات، جدول استهلاك البضائع و المواد، جدول مصاريف التسيير، جدول المبيعات، جدول الايرادات الاخرى، جدول التنازل عن الاستثمارات، جدول الالتزامات، وجدول المعلومات المختلفة، وتشكل هذه الجداول جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد على توضيح اكثر للمعلومات المحصلة من القوائم المالية الاساسية، كما تدرج المؤسسة في هذه الملاحق كل التغيرات التي أدخلتها مع تبريراتها وفقا للمبادئ المحاسبية. ([2])

2-2 التقارير الادارية:

وهي التقارير التي تساعد ادارة المؤسسة على تحقيق أهدافها و سياساتها و برامجها و استراتيجياتها و رسالاتها العامة، و تشمل تقارير التخطيط، وتقارير الرقابة ،تقارير التشغيل.

أ-التقارير التخطيطية :يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التخطيطية التي تعد أداة تخطيط تقوم بترجمة أهداف المؤسسة وخططها إلى مجموعة من البيانات الكمية والمالية المنسقة والمبوبة تعطي صورة عن النتائج التي يمكن التوصل إليها.

ب- التقارير الرقابية: هي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة والمحددة مسبقا وتحديد الانحرافات الهامة والجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكلفة المختلفة

ج-التقارير التشغيلية :التقارير التشغيلية هي تلك التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات اليومية من أمثلتها تقارير أرصدة المدينين، تقرير حول أرصدة المخازن... الخ وهذا النوع من التقارير يمكن الإدارة من الحصول على واقع الأنشطة

---

[1]) فايز زهدي السلتوني، **مدى مساهمة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية المنشودة للمصارف الفلسطينية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005،ص43.

.الجامعة الإسلامية غزة، 2005 ، ص43

[2])- Younès Benaissa , **Technique comptabe Algèrienne**,Entreprise nationale du livre, Alger, N° èdition 835/80,1984, Tomel 1, p37

ومستوى الموارد المتاحة لتنفيذ هذه الأنشطة وبالتالي يمكنها من تخطيط ورقابة هذه الأنشطة ومواردها بشكل يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات وتحسين فعاليته. ([1])

النوع الثاني: معلومات على شكل وثائق و مستندات:

تتضمن عملية تنظيم ومعالجة البيانات تجميع البيانات من مصادرها الداخلية والخارجية والمتمثلة في الوثائق اول مستندات المختلفة، ومعالجتها، تنظيمها، تخوينها وتوثيقها بواسطة العديد من الوسائل والتقنيات.

1/مفهوم الوثائق أو المستندات :يمكن تعريف المستند بأنه :" وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية و بالتالي تثبت صحة السجلات والدفاتر ".([2]) ، ويمكن تقسيم ال مستندات إلى :

أ– مستندات داخلية :وهي تلك ال مستندات التي تحرر داخل المؤسسة أو أحد أقسامها أو دوائرها كفاتورة البيع مستند القبض وغيرها.

ب– مستندات خارجية :وهي تلك المستندات التي يقوم بتحريرها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، وتكون موجهة لهذه الأخيرة، كفاتورة الشراء ، الإشعارات الدائنة، كشوفات البنكية وغيرها، تعتبر المستندات الخارجية أقوى دليلا من المستندات الداخلية.

تعتبر المستندات من أهم العناصر في النظام المحاسبي كونها دليل ملموس عن حدوث العمليات الاقتصادية، إلى جانب كونها مصدراً للقيود المحاسبية التي يتم تدوينها في الدفاتر وكدليل إثبات قانوني في حالة حدوث نزاع و تتصف ب :

أ –يحمل المستند رقم متسلسل حتى يسهل حفظه وتوثيقه.

ب– يكون بسيط وسهل يمكن فهمه.

ج –يشمل بيانات ضرورية عن العملية الاقتصادية مثل التاريخ، القيمة، وصف العملية.

ويخدم وجود المستند ما يلي:

أ –يعتبر وسيلة إثبات ودليل مكتوب يمكن الرجوع إليه وقت الحاجة.

ب –يعتبر مصدر لجمع البيانات اللازمة لإدخالها في النظام المحاسبي.

ج –يعتبر عنصر هام في إجراءات الرقابة الداخلية. ([3])

2/ أهمية الوثائق المحاسبية :تشكل المستندات والوثائق الدليل الموضوعي عن صحة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتلعب دوراً هاماً في نظام المعلومات المحاسبية فيما يخص تحديد فعالية دورات العمليات في المؤسسة وتتمثل أهميتها فيما يلي:

–تشكل الأساس لتحديد قنوات تدفق البيانات داخل المؤسسة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات

---

[1]) أحمد حسين علي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2]) خالد امين عبد الله، وآخرون، **اصول المحاسبة**، دار جون ويلي وابنائه للنشر، نيويورك، 2012 ، ص32 .

[3]) رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الاول، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، 2003، ص5.

او انتقالها وطرق حفظها.

-تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة (وثيقة الشحن تدل على نقل ملكية البضاعة من المؤسسة إلى الزبون.)

-تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المؤسسة والرقابة عليه (عدم وصول تقرير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد.)

-تستخدم بعض المستندات كأساس لإعداد مستندات أخر (إعداد الفاتورة يتم بناءً على أمر البيع) .

كما يعد التوثيق والتصميم الملائم لهذه المستندات من بين الأدوات الرئيسية لنظم الرقابة الداخلية وذلك بشكل سهل الفهم وبسيط يساعد التسجيل المحاسبي و يقلل الأخطاء. ([1])

3/الوثائق المستخدمة : من أهم هذه الوثائق نذكر ما يلي :

3-1/الأوراق التجارية :تتضمن التزاما تجاريا بدفع مبلغ نقدي مستحق الوفاء في تاريخ معين، تتمثل في :

أ -الشيك :هو محرر مكتوب يتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب، عليه بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغا من النقود إلى شخص مع ين وهو المستفيد أو لأمر الساحب نفسه.

ب -الكمبيالة :هي صك مكتوب يتضمن أمرا من الساحب موجه إلى المسحوب عليه بأن يدفع للمستفيد مبلغا من النقود لمجرد الاطلاع أو في تاريخ استحقاق معين.

وعليه تتكون السفتجة من ثلاثة أشخاص هم الساحب والمسحوب عليه والمستفيد أو الحامل، تربط بين الساحب والمسحوب عليه علاقة دائنة تخول للساحب توجيه الأمر للمسحوب عليه، كما تربط بين الساحب والمستفيد أيضا علاقة دائنة توضح سبب توجيه الساحب الأمر لصالح المستفيد، ولكن لا تربط بين المسحوب عليه والمستفيد علاقة دائنة إ نما بمجرد قبول المسحوب عليه السفتجة تنشأ عن ذلك علاقة صرفية وبالتالي التزام صرفي.

ج -السند لأمر :هو عبارة عن محرر مكتوب يلتزم فيه الساحب بأن يدفع للمستفيد مبلغا من النقود، بمجرد الاطلاع أو في ميعاد مع ين، ويختلف السند لأمر عن السفتجة في أ نه لا يشتمل إلا على شخصين :المحرر المتعهد والمستفيد، فالمتعهد في السند لأمر بمثابة ساحب ومسحوب عليه في آن واحد.([2])

د -الفاتورة :تعتبر من أهم الوثائق التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها، وهي عبارة عن مستند أساسي لإثبات عمليات الشراء والبيع تتضمن عدد من البيانات الأساسية والهامة في التسجيل المحاسبي، إلى جانب كونها عنصر إثبات مهم في القانون التجاري والجبائي، ونميز بين :

1 -فاتورة الشراء :تثبت التزام الدائن(المشتري)حسب العبارة التي تظهر على الفاتورة" يدين "متبوعة باسم هذا الأخير بدفع المبلغ الكامل الذي يظهر على الفاتورة(المبلغ الصافي+ TVA) مقابل السلع أو الخدمات التي استلمها، لفائدة الطرف المدين الذي أصدر الفاتورة(البائع.)

---

[1]. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص174.

[2]. نادية فضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط11، الجزائر، 2006، ص ص ، 07-08.

2- فاتورة البيع :تثبت حق الدين للبائع بالمبلغ الكامل الذي يظهر على الفاتورة(المبلغ الصافي+TVA) مقابل شحن السلع أو تقديم الخدمات ويصدرها ا لم ورد و يقدمها للزبون.([1])

بالإضافة إلى بعض المستندات الأخر تتمثل في :

أ- طلب الشراء :تعد هذه الوثيقة من قبل الإدارة أو القسم الذي يحتاج المواد، ويحدد في الطلب نوع المواد المطلوب شراؤها ومواصفاتها او الكميات المطلوبة ويعتبر طلب الشراء مهما في إعداد أمر الشراء من قبل إدارة المشتريات.

ب- أمر الشراء : بعد أن تتسلم إدارة المشتريات طلب الشراء من الإدارة المختصة تقوم بإعداد أمر الشراء ، او الذي

يتضمن البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء، بالإضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء منه والأسعار واسم الشخص المكلف بعملية الشراء.

ج- تقرير الاستلام :مستند يعد من قبل لجنة الاستلام أو أمين المخزن يتم من خلالها إثبات الأصناف المستلمة من حيث المواصفات والكميات والأسعار، ويتم إثبات المخالفات في الأصناف المستلمة عن الأصناف الواردة في أمر الشراء أو الفاتورة سواء كان ذلك من حيث المواصفات أو الكميات أو الأسعار.

د-مذكرة الإدخال إلى المخازن :هي عبارة عن مستند يعد من قبل أمين المخزن يسجل فيه الأصناف التي تم إدخالها إلى المخازن والكميات والأسعار، ولهذا ال مستند أهمية في حالة كون لجنة الاستلام التي تعد مذكرة الاستلام هم أشخاص آخرون غير أمين المخزن، و يعتبر هذا المستند بمثابة الإثبات أن البضاعة المستلمة من قبل لجنة الاستلام قد أ دخلت إلى المخازن وأصبحت في عهدة أمين المخزن.

هـ- أمر البيع :يعد هذا المستند بنا ء ا على الطلبيات الواردة من الزبائن ويقوم بإعداده قسم المبيعات، حيث يتضمن اسم العميل وعنوانه، أرقام ومواصفات والكميات المطلوبة من المواد، تاريخ الشحن ...الخ.

و- بطاقات الوقت :تعد بطاقة لكل عامل يسجل عليها أوقات الحضور والانصراف خلال شهر، كما تسجل الأقسام التي عمل فيها والطلبيات والأعمال التي أنجزها ...الخ.

ك-إذن الدفع :هو عبارة عن مستند يحتوي على معلومات يشمل اسم وعنوان المستفيد ومبلغ الشيك والغرض من السداد. ([2])

ثانيا// خصائص المعلومات المحاسبية:

بحيث تتميز المعلومات المحاسبية بنوعين من الخصائص و هي:

[1])- عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص177

[2])- حسام الدين مصطفي الخداش ، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الاول، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5 ، عمان،2001، ص ص ، 68-69.

1- الخصائص الاساسية: و تتمثل في:

1-1 الملاءمة: "و يقصد بها وجود ارتباط بين المعلومات وبين القرارات محل الدراسة "([1]) ، فالمعلومات الملائمة هي القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه، كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمي القوائم المالية على تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، بمعنى التأثير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تحدث في المستقبل استنادا إلى الأحداث الماضية و الحاضرة، وهناك ثلاثة شروط يجب توفرها لتحقيق خاصية الملاءمة، و هي : التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، والتغذية العكسية.

أ- التوقيت المناسب: يقصد به توفر المعلومات وقت الحاجة اليها ، أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى إتخاذ القرار.

ب- القدرة التنبؤية: لابد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته من جهة، وزيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أجرى.

جـ- التغذية العكسية: تعني مساعدة متخذ القرار على تقييم صحة توقعاته السابقة، ومن ثم إعداد تقييم نتائج قرارته التي بنيت على أساسها هذه التوقعات، إذ لا يكفي تحقيق الملائمة والتنبؤ، بل لا بد من توفر القدرة على تقييم نتائج الخيارات السابقة.

1-2 حيادية المعلومات أو الموضوعية: حيادية المعلومات اصطلاح يصف التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة" بحكم طبيعتها" معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات نظام المعلومات المحاسبي التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة " دون افتراضات مسبة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات" وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالة من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار بين الأساليب البديلة للقياس والافصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين و هما:

أ- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.

ب- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

و يتبين مما سبق ان خاصية حيادية المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

- أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والافصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في انتاج المعلومات الملائمة" ذات العلاقة الوثيقة" وتحقيق أمنتها.

[1]) خالد محمد الجابري، **مرجع سبق ذكره**، ص24

- وفيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المؤسسة الى المغالاة في هذه التقديرات او التقليل منها، بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقاً في التوصل اليها.

1-3 الاعتمادية و الموثوقية: يفضل من يستخدمون المعلومات المحاسبية المستمدة من نظام المعلومات المحاسبي أن تكون على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها، وتتسم المعلومات المالية بالخاصيتين الأتيتين:

أ-التصوير الدقيق للمضمون الدقيق للمضمون الذي تهدف اليه : بحث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا، فلابد من وود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، ويلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ليست مرادفة " للدقة المطلقة" ، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب و التقديرات الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي يتم اختياره لقياس عملية معينة أو حدث معين والافصاح عن تلك النتائج" في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث" يؤدي إلى معلومات تصو جوهر تلك العملية أو الحدث.

ب-قابلية المعلومات للمراجعة و التحقيق: ويقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر" مستقل عن الشخص الأول" بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات الأمينة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها و إقامة الدليل على صحتها، غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والافصاح لا يمكن أن يتسم بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الافصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً، ويرجع السبب في ذلك إلى ان المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً حاسماً، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المؤسسات لا يخضع للتحليل العلمي كما ان ذلك النشاط لا يتم وفقاً لمعادلات رياضية، وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من نظام المعلومات المحاسبي لا تتصف بأنها معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها.([1])

2- الخصائص الثانوية: وتتمثل في قابلية المقارنة والثبات أو ما يعرف بالاتساق.

2-1 قابلية المقارنة:

ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة كبيرة عندما يتم عرضها بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات المتماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة من جهة أخرى.

وتتجلى قابلية المقارنة في النقاط التالي:

- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

[1]) خالد محمد رجب الجابري، **مرجع سبق ذكره**، ص25،26

- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الافصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخري بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.
- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المتماثلة
- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

2-2 الثبات أو الاتساق:

ويقصد بالثبات في استخدام المبادئ والطرائق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، أي استخدام نفس الطريقة أو الأسلوب في معالجة العمليات خلال الفترة الحالية والفترة المحاسبية السابقة، وظلك لكي نتمكن من المقارنة، أي تحقيق الخاصية السابقة. ([1])

الشكل رقم (1-7): خصائص المعلومات المحاسبية:

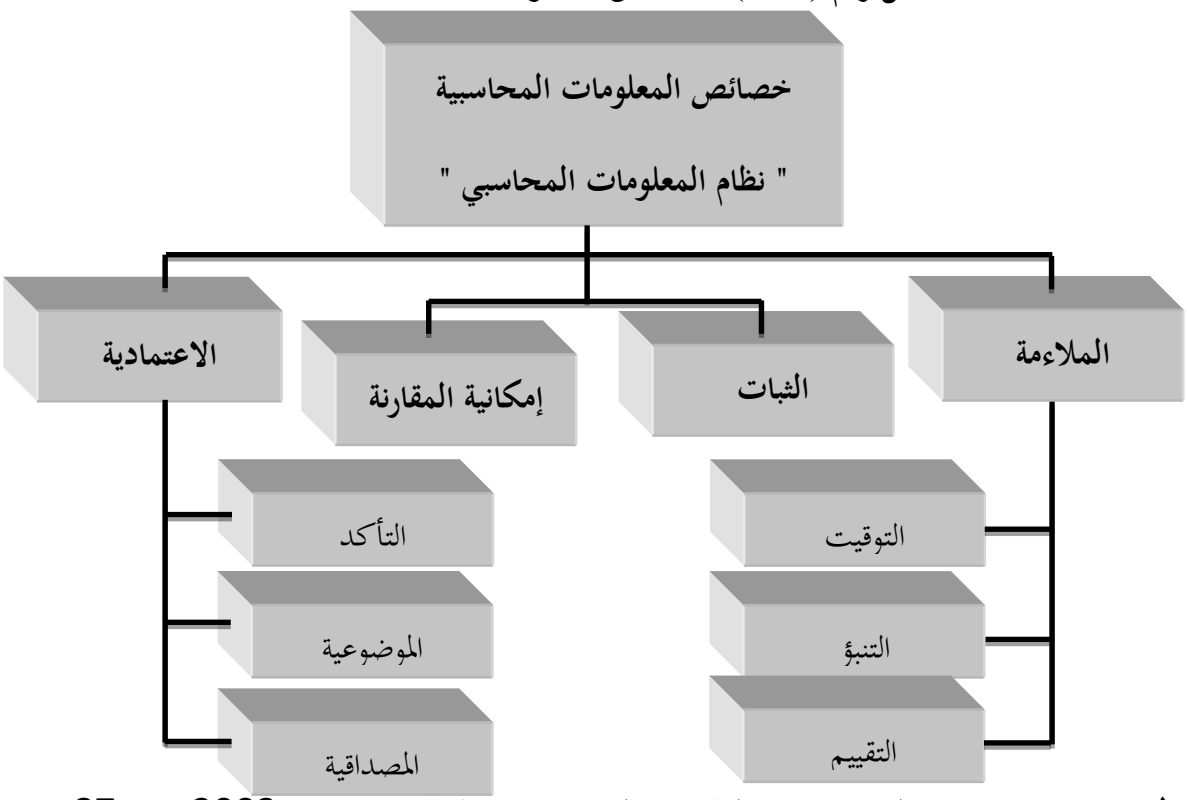

المصدر: محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ، ص87

الفرع الثاني: الأطراف المستعملة لمخرجات نظم معلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، بعضها له علاقة دائمة ومباشرة بالمؤسسة، كالمسيرين والملاك، والبعض الآخر له علاقة غير مباشرة(علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة)مثل المقرضين، الموردين، الدولة...الخ، وفيما يلي أهم المستخدمين:

[1]) خالد محمد رجب الجابري، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

أولا/ الأطراف الخارجية :هناك العديد من المستخدمين نذكر من بينهم :

1-المستثمرون الحاليون والمحتملون :يتطلع هؤلاء إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

أ-استكشاف درجة ربحية المؤسسة في الحاضر والتوقعات المستقبلية والتعرف على مد جدوى الاستثمار فيها من عدمه.

ب-الوقوف على مد الاستخدام الاقتصادي الأفضل لرأس مال الملاك "المساهمين" من طرف المسيرين، وتدارك أي خلل من خلال الجمعيات العامة، ويكون مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء المؤسسة.

2-المقرضون :يمكن أن يكون مقرضا أي هيئة مالية "بنوك" أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر، ترغب في توظيف أموالها، بغية تحقيق عائد اقتصادي "فائدة"، وحتى تتم عملية اتخاذ قرار بشكل عقلاني لا بد من توفر المعلومات الكافية حول الوضعية المالية لطالب القرض، بحيث يكون التركيز على درجة الملائمة المالية "السيولة" طول فترة الدين، وذلك باستخدام الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، والتدفقات النقدية حاضراً والمتوقعة مستقبلاً " الموازنات التقديرية للسيولة".

3-الدولة :ممثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) و التي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومة التي تتضمنها التقارير المالية التي تتلقاها بشكل دوري، كما تعتبر المعلومات المحاسبية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات الوطنية.

4-العمال وممثليهم :وهؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم ربحية او استمرارية المؤسسة ومقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وعلى دفع مستحقات العمال المختلفة، وبالنسبة للنقابات فتهتم أيضا بمعلومات تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة واستقرارها وكذلك أمور اجتماعية آخر.

5 -الموردون :وتتشابه اهتماماتهم بالمعلومات إلى حد كبير مع اهتمامات المقرضين، إلا أ نها ترتكز غالبا على فترة قصيرة الأجل.

6 -العملاء :وهؤلاء يهتمون بمعلومات تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار، خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها كمورد أساسي.

7 -المنافسون :يهتمون بالمعلومات التي تظهر القدرة التنافسية التي يتوفر عليها غيرهم، فمثلا يراقب المنافسون مخزون وسيولة المؤسسة، فكلما كان المخزون يفوق المستوى المطلوب كان احتمال تخفيض الأسعار ضروريا عند ظهور الحاجة للسيولة، أما إذا كان مستوى السيولة مرتفعا فهذا يوفر للمؤسسة مجالا للمناورة ويتيح لها إمكانية التوسع.

ثانياً: الاطراف الداخلية :وهي كافة الأطراف العاملة في أداء نشاط المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية

والبشرية في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي :([1])

1-الإدارة العليا :و يقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء المؤسسة اتجاه المالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط المؤسسة.

2-المستويات الإدارية :ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، او التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية.

3-الموظفون :يحتاج الموظفون إلى معلومات لمتابعة أعمال المؤسسة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مد ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للمؤسسة.

الفرع الثالث: أهمية و أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

أولا: الاهمية : نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات ذات الصلة بها من الحصول على صورة وصفية متكاملة صحيحة عن المؤسسة.

2-يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات، التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، وتشكل في مجموعها مسا ا رت النظام الشامل للمعلومات.

3-يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما الى الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أ نه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة

4-إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخر توضح في صورتها النهائية بدلالات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة. ([2])

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية: يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية:

1-ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل و أدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية و الموازنات التخطيطية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

5-عرض وتحليل نتائج نشاطات المؤسسة، بحيث يتمكن القائمون على إدارة المؤسسة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة لها.

وحتى تتحقق فعالية نظام المعلومات المحاسبية لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

أ-إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة

ب -ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية.

ج -الدقة في إعداد ونتائج التقارير .

---

[1]) هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 31-32

[2]) محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ، ص50

د -تقديم التقارير في الوقت المناسب.

هـ -توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام.

و -تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة. ([1])

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المحاسبي:

سنتطرق خلال هذا المبحث الى تعريف الاداء المحاسبي في المطلب الأول ، وما في المطلب الثاني فنتطرق الي تقييم الأداء المحاسبي واهميته ، واما في المطلب الثالث مرتكزات الاداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الاول : مفهوم المحاسبة و الاداء:

الفرع الثاني: تعريف الأداء:

يعتبر مصطلح الأداء من أهم المسائل التي طرحت في الساحة العلمية منذ القدم وذلك لوضع تعريف يمكن اعتباره مرجعاً اساسياً لأي عمل علمي في مجال الإدارة إلا أن الصفات المتغيرة التي يكتسبها الأداء حال دون تحقيق هذه الغاية،([2]) ولقد حاولت مجموعة من الباحثين تعرقن الأداء حيث أنه كل منهم عرفه على حسب الاهداف والاهتمامات التي يسعى الا تحقيقها، و من بين هذه التعاريف نذر منها:

- الأداء هو " مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد([3])، او انه يمثل " النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها([4]).
- و يمكن تعريف أداء المؤسسة بأنه عبارة عن قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها.([5])
- او هو ببساطة " مستوى تحقيق الاهداف". ([6])
- ويعرف ايضا بأنه" البحث عن قياس مجموعة من النتائج التي تعتبر أنها تساهم في الأداء"([7]).

كما يمكن ان نبرز العلاقة بين العناصر: النتائج، الموارد، الاهداف، الأبعاد: الفعالية، الموازنة ، الكفاءة، في الشكل التالي

---

[1]) قاسم محسن ،ابراهيم الحبيطي، وياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ،2003 ، ص66

[2]) مزغيش عبد الحليم، **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص19 بتصرف .

[3]) إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**، مجلة الباحث، دورية أكاديمية محكمة، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الخامس، 2007، ص3.

[4]) محيي الدين القطب، **الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن ، عمان، بدون سنة، ص43.

[5]) تالي رزيقة، **تقييم الاداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد بالبويرة،2012، ص4.

[6])- A. Bulaud et Autres, **Dictionnaire de Gestion**, Edition Foucher, paris, 1995, p271 .

[7])- L'incitation A la performance des prestaires de services de sante, numero1-2010, p4 .

الشكل رقم (1–8): مثلث الأداء:

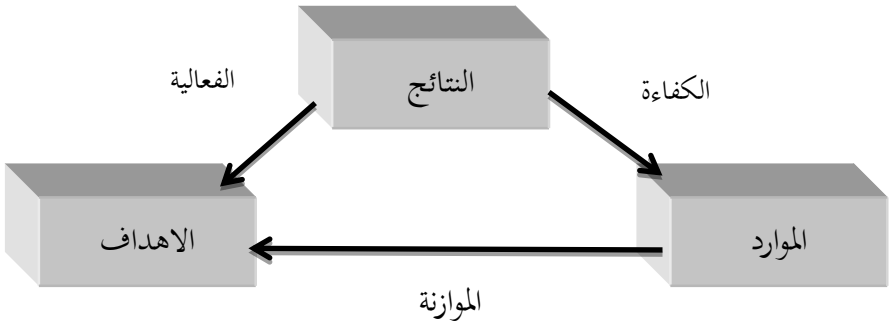

المصدر: ناصر دادي عدوان، عبد الله قويدر ، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة للجزائر، ص 13.

الفرع الثالث: مفهوم الأداء المحاسبي:

يعرف بأنه " هو الوصول إلى أساس منهجي سليم لتقويم و تقييم استخدام الأموال و الموارد المتاحة بفعالة وكفاءة داخل المؤسسة، ويرتكز في أساسه على مفهوم الوظيفة المالية،([1]) حيث أن الأداء المحاسبي يتم داخل الوحدات الاقتصادية وذلك بمعرفة المحاسبين، وهم الذين يمارسون الأداء المحاسبي في مراحله الأولى من اعتراف وتناول وقياس للنتائج والقيم وصولاً إلى الإفصاح المحاسبي.([2])

ويرى باحثون آخرون أن الاداء المحاسبي" يتمثل فيما يمارسه المهنيون على مختلف مستوياتهم في ترجمة الأنشطة التي تمارس بمعرفة مختلف أشكال وأنواع الوحدات الاقتصادية وذلك بما يخدم في النهاية المجتمع بصفة عامة ومجتمع عالم الأعمال بصفة خاصة" ([3]).

وعليه يعتبر الأداء المحاسبي المتميز وسيلة إثبات اتجاه الغير بما يقدمه من الأمن والضمان الضروريين في عالم الأعمال، وقاعدة لاتخاذ القرارات بما يتيح من معلومات فعالة وملائمة وذات مصداقية.([4])

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المحاسبي و أهميته.

الفرع الأول: تقييم الأداء المحاسبي:

[1]) نيفين عبد الفادر حمزة ابراهيم حال، **استخدام مدخل القيمة المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2014، ص23.

[2]) حليمة اسماعيل، **تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة ميدانية حالة الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، 2015،ص33.

[3]) ابراهيم محمد بركات، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي، حالة الاردن**، المؤتمر العلمي السنوي 4 بعنوان" إدارة المعرفة في العالم العربي (المحور الثاني: إدارة المعرفة والمحاسبة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، امعة الأردن 2014، ص7.

[4]) مداني بن بلغيث، محمود التهامي طواهر، مداخلة" **المؤسسة الجزائرية و تحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز**"، المؤتمر العالي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، امعة ورقلة، 2005، ص98.

- هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً للمعايير المحددة، ومن ثم معرفة مدى تحقق الأهداف الموضوعة بفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة، والموارد المستخدمة، ومن ثم الحكم على درجة الكفاءة المحاسبية للمؤسسة.([1])
- ويعد الأداء المحاسبي أحد أهم المداخل الإيجابية المهمة والمعاصرة، الذي له القدرة على السيطرة على العوائد في الماضي و توقع اتجاهاتها في المستقبل مع مراعاة الوفاء بالالتزام تجاه العميل لارتباطه بالأداء في المستقبل.
- ويشير تقييم الأداء المحاسبي او بعبارة أخرى ينقسم إلى اتجاهين أساسيين هما الأداء المالي ويعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية والأداء التكاليفي ويعتمد على مدخل محاسبة التكاليف في توليف مجموعة من المؤشرات والمعايير، التي يعتمد عليها في الحكم على ضعف او قوة النظام المحاسبي والناتجة أساساً من مسك الدفاتر:

1/ تقييم الاداء المالي: ويعني تحليل نتائج أعمال المؤسسات بهدف الوقوف على مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها، كما يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.

2/ تقييم الأداء التكاليفي: فيعني قدرة مقاييس ومعايير التكاليف على كشف الانحرافات الناتجة من مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وبيان اسبابها ومحركاتها في الأجلين القصير والطويل واتخاذ ما يلزم لإجراء التصحيح اللازم.([2])

- تقييم الأداء هو عملية قياس انجازات المؤسسة المحققة فعلاً باستخدام مؤشرات اغلبها كمية ليصبح لدى المسير، بالاضافة إلى المعلومات المعيارية معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو إحدى وظائفها، تسمح المقارنة بينهما بإصدار أحكام تقييمية بشأن أداء المؤسسة أو إحدى وظائفها.([3])

مما سبق يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وبإصدار أحكام على ما تم قياسه، فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم. ([4])

ويعتبر الكثير من الباحثين أن عملية تقييم الأداء هي مقارنة الأداء الفعلي " الأعمال التي تمت" بالمعايير التي وضعت مسبقاً، والقيام بعملية تحليل للانحرافات" ان وجدت" بين الاداء الفعلي والمعايير الموضوعة، ويتم تقييم اداء

---

[1])- نيفين عبد الفادر حمزة ابراهيم حال، **مرجع سبق ذكره**، ص24

[2]) عمر الفاروق زقون، **انعكاس الاصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجباية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، 38-40.

[3]) عبد المليك مزهوده ، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الإنسانية"، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، 2001، ص 95-96.

[4]) عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، " قياس و تقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص27

الأعمال في مجالات متعددة في المؤسسة، فهناك تقييم أداء الأفراد، وتقييم أداء النشاط الإنتاجي، التمويلي، التسويقي أو أداء المؤسسة ككل.([1])

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المحاسبي:

تقييم الاداء عملية يجب أن تكون مصاحبة لأي مسؤولية كانت، وهي لذلك جزء متمم لأي عملية إدارية علمية في مختلف النشاطات وفي العصر الحديث يوجد لكل نشاط إنساني أساليب موضوعية لتقييم أدائه، فهناك تقييم أداء للموظفين وللنظم المطبقة مثل النظام التعليمي وغيره، وهناك نظم لتقييم وحدات الإنتاج ومراكز الخدمات في القطاع العام و الخاص، ونظام التقييم يكون " عادة" أكثر تعقيداً كلما كانت الوظائف التي تتطلب الإنجاز متعددة و الأهداف التي يتوجب تحقيقها متنوعة.([2])

إن أي عملية تقويم الأداء ترتكز على التغذية العكسية حصراً بإبلاغ العاملين بالمعلومات حول نتائجها التقويم، بهدف الاسترشاد به في تحسين أدائهم فضلا عن :

- توضيح مدى استجابة المحاسبين لسياسات المنظمة المالية واستراتيجيتها وبرامجها.
- تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المحاسبين وبالتالي تجاوز نقاط الضعف وتعميق نقاط القوة.
- يوضح كيفية استثمار العلاقة الانسانية ما بين الرئيس والمرؤوس وبما يحقق أهداف المؤسسة.
- اظهار مكامن الابداع لدى المحاسبين وما يميزهم من اقرأنهم الباقين، زيادة عن امكانية تطوير أدائهم في الأمد القصير والبعيد.([3])

الفرع الثالث: الإجراءات الداعمة لتفعيل الأداء المحاسبي:

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبي يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير المعلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، لذلك وجب على هذا النظام سن إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له، إن الإجراءات المرتبطة بالعمل المحاسبي تشمل القناة الأساسية لتفعيله بغية أداء الأدوار المنوط به، فقد يرتبط البعض منها بجميع الوظائف داخل المؤسسة والبعض الأخر منها يخص العمل المحاسبي وذلك لبعده الاستراتيجي من خلال تأثيره على جميع القرارات التي تعتبر فيها المعلومة المحاسبية مدخلاً وعنصر أساسياً في قيامها، وأخرى ترتبط

---

[1]) محمد الغير قريشي، مداخلة " **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين اداء المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الاداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص65.

[2]) علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص124.

[3]) مداني بن بلغيث، محمود التهامي طواهر، **مرجع سبق ذكره** ، ص102.

بتأمين الاستمرار لنشاط المؤسسة في ظل متغيرات المحيط الداخلي والخارجي لها، ومن اهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي للرفع من أدائه هي:

1/ التسجيل الفوري للعمليات.

2/التأكد من صحة المستندات.

3/إجراء المطابقات الدورية.

4/عدم إشراك موظف في مراقبة عمله. ([1])

المبحث الثالث : الدراسات السابقة:

سنتطرق من خلال هدا المبحث إلى الدراسات العربية المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتناول الدراسات الأجنبية، أما في المطلب الثالث الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

1-دراسة فؤاد أحمد محمد العفري2006، وكانت بعنوان" تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن، أطروحة لنيل الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.

الإشكالية: **ما مدى صعوبة قياس كفاءة الأداء المحاسبي و فعاليته في شركات الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية المطبقة؟**

وهدفت الدراسة إلى بيان مواطن القوة والضعف في الأنظمة المحاسبية المطبقة، ومدى تكامل أركانها وتوفيرها معلومات محاسبية يمكن استخدامها لتكوين منظومة معايير ومؤشرات تسهم في قياس الأداء وتقييمه في شركات الصناعات التحويلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في كفاءة الأداء المحاسبي وفعاليته هي توفير التمويل وسيادة ظروف التضخم وحاجة الجمهور إلى المعلومات المنشورة وظروف السوق والتقدم التقني والالتزام بالقوانين والتشريعات في الجمهورية اليمنية، فضلاً عن حجم الشركة مقارنة بالشركات الأخرى في القطاع نفسه، وتوصل إلى أن أكثر المؤشرات الأداء استخداماً في تقييم الأداء المحاسبي هي مؤشرات كفاءة كل من الخطط والمخزون والمواد الأولية، ومؤشرات النشاط والربحية.

[1]) صديقي مسعود ، **مداخلة "دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية"** ، الملتقى الوطني حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص90.بتصرف.

2-دراسة قنديل سهير عوض2007، وكانت بعنوان" أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في السودان 2000-2004م)، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الإشكالية: **ما مدى ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركات التأمين و أثره على النظام المحاسبي في اكتشاف الغش والأخطاء، وما كفاءة نظام الرقابة الداخلية وأثره على كفاءة الأداء المحاسبي؟**

وهدفت الدراسة إلى مساعدة جميع إدارات شركات التأمين على تأدية مسئولياتهم بطريقة فعالة وتزويدهم بالتحاليل الموضوعية للبيانات وبتقارير ملائمة تتمتع بشفافية، وفحص وتقويم كفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية ومراقبة تنفيذها.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقها من قبل ذوي الخبرة والإدارات العليا يساهم في تقليل الغش والأخطاء، استخدام الحاسوب في إثبات العمليات المالية يضمن سلامتها من الأخطاء ويحقق الدقة المحاسبية، التطبيق السليم للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء، لدفع عجلة التمية لابد من الدخول في استثمارات مبرمجة بمعرفة شركات التأمين، الأقساط المحصلة مصدر رئيسي للإيراء في شركات التأمين.

3-دراسة نور الدين محمد حسين2008، كانت بعنوان" تكنولوجيا المعلومات وآثارها في زيادة جودة الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية الليبية، مذكرة من أجل الحصول على درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الجامعة اليمنية.

الإشكالية: **ما مدى قياس و الاستفادة من تطبيق تكنولوجيا المعلومات كأحد الأدوات الحديثة في تطوير وكفاءة وفاعلية الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالي؟**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل الأداء المحاسبي والرقابي وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة انه هناك دور فعال لتكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء المحاسبي و الرقابي للمؤسسات المالية بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة، و يساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالي، ويساهم استخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية.

4-دراسة شردي معمر سعاد 2009، بعنوان " دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة.

الإشكالية: **إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة؟**

هدفت الدراسة إلى:

-الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية المالية، وتبيان الدور الذي تؤديه في مجال تقييم الأداء.

-إظهار أهمية مراجعة القوائم المالية من طرف المرجع الداخلي للمساهمة في تقييم الأداء عن طريق تحليل النسب المالية.

- البحث في المراجعة الداخلية و كذا نظام الرقابة الداخلية من حيث كفاءته، نظرا لما يقدمه المرجع الداخلي من تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لتحسين مستوى أداء المؤسسة.

-محاولة معرفة تقييم نتائج الأعمال وفقاً للأهداف المرسومة.

وأهم النتائج المتوصل إليها أن استعمال أسلوب قوائم الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية لا يؤدي إلى فهم حقيقي للإجراءات، كما أن هذه القوائم لا تبين أهم المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الداخلية وهذا راجع أن الإجابة المتحصل عليها تكون بنعم أو لا دون ذكر سبب عدم تطبيق بعض الإجراءات والتي تعبر في مجملها عن ضعف نظام الرقابة الداخلية. ومن أهم مقترحات الدراسة نجد ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة، وتكون مساعدة على تقييم الاداء المالي في المؤسسة بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة على اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية وخاصة التمويلية منها، وذلك بإرساء نظام محاسبي فعال تغلب عليه الحقيقة الاقتصادية على الظاهرة القانونية.

5-دراسة قزي محمد السايح2010، تحت عنوان دور المراجعة في تفعيل الأداء المحاسبي داخل المؤسسة- دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح.

الإشكالية: **هل للمراجعة دور في تفعيل أداء المحاسبين من خلال أساليب الرقابة والتقييم و التقرير؟**

هدفت الدراسة الى بيان مدى إمكانية تحديد عوائد وظيفة المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات وبيان أهمية نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للوظيفة.

واهم ما توصلت الى الدراسة أن اعتماد المراجعة تقوم على المعايير المتعارف عليها سيحسن من متابعة أداء المحاسبين ويرفع من أدائهم المحاسب بخبرته الحالية قادر على تطبيق هدا النظام المالي الجديد مهما كانت صعوبات التحول إليه، وأن هناك ضرورة إلى اعادة تكوين المحاسبين بمقررات دراسية أكثر كفاءة وتحديث معايير المراجعة في الجزائر لمواكبة النظام المحاسبي المالي.

6- دراسة حسين منصوري2013، تحت عنوان فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي(دراسة المؤسسة الوطنية للجيوفيزياءENAGEO)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح.

الإشكالية: **ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الأداء المحاسبي؟**

هدفت الدراسة إلا اظهار وإبراز المفاهيم المتعلقة بكل من الأداء المحاسبي، نظام المعلومات المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، وفي الوقت الراهن واعتبارها من أهم الموارد في بيئة الأعمال ففعالية الأداء المحاسبي للمؤسسة تضمن لها استمراريتها وتحقيقها لأغلب إمكانياتها.

ومن نتائج هدة الدراسة أن أهمية نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في الدور الرئيسي الذي يؤديه توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة وتمكن الإدارة ومختلف مستخدمين من معرفة الوضع المالي للمؤسسة حيث خلصت الدراسة إلى أن فعالية الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية تتحقق من خلال مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المرجوة، ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

-ضرورة توفر سوق مالي نشط في الجزائر لمساعدة المؤسسات على النمو والتطبيق الأفضل لقواعد النظام المحاسبي المالي.

- السعي و العمل من طرف الجميع على تمكين المؤسسات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في أحسن الظروف من أجل الوصول لأفضل النتائج.

- اهتمام ميع المؤسسات بالعمل المحاسبي العمل على تطوير الوظيفة المحاسبية الذي سنعكس بإيجاب على نتائج المؤسسة.

7-دراسة نيفين عبد القادر حمزة إبراهيم حال2014، بعنوان " استخدام مدخل القيمة المضافة في تقيم الأداء المحاسبي للشركات، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الكلية التجارية، جامعة بور سعيد مصر.

الإشكالية: **كيفية استخدام القيمة المضافة كتقييم للأداء المحاسبي للشركات؟**

وهدفت الدراسة إلى عرض مقومات و خصائص مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس جديد حيث خلصت إلى أهمية التعديل وفقاً للمعالجة المقترحة لعكس الواقع الاقتصادي للشركات لأغراض تقييم الأداء المحاسبي المالي لها.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان التغيرات والتورات التي لحقت ببيئة الأعمال المعاصرة إلى تزايد أهمية البحث في مجال تقييم الأداء المحاسبي للشركات وخاصة المرتبطة بخلق وتحسين قيمة الشركة ومساهميها، وقصور مقاييس تقييم الأداء التقليدي في قياس و تقييم أداء الشركات مما انعكس سلباً على استمرارية ونمو الشركات.

8-دراسة حليمة إسماعيل 2015، تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة.

الإشكالية: **ما مدى تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية؟**

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التدفق الداخلي على الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرض لمفهوم التدقيق الداخلي والتقنيات والأدوات التي تساعد المدقق الداخلي على القيام بوظيفة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى أهدافه، أهميته مع بيان مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي ونظام المعلومات المحاسبية.

وأهم النتائج المتوصل إليها أن التدقيق الداخلي يؤثر على الأداء المحاسبي ويرجع ذلك لوجود علاقة بينهما إذ أن مخرجات التدقيق الداخلي تعطي الصورة التي تنعكس على جودة وكفاءة الأداء المحاسبي وأن إصلاح نظام المعلومات المالي كفيل بتفعيل الأداء المحاسبي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1 – دراسة كل من إسلام محمد علوان، يونس قديح، الموسومة" :استخدام المعلومات المحاسبية في صنع القرارات، دراسة حالة شركة جوال للهاتف النقال "الجامعة الإسلامية، فلسطين،2011.

العنوان الأصلي :

Islam Mohammed Olwan, Ola Younis Qudaih: "**Using Accounting Information in Decision Making (Applied Study on Jawwal Company)**", **Islamic University**, **Gaza**, **2011**.

تناول الباحثان بالدراسة إشكالية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد صنع القرارات بالتطرق إلى حالة شركة جوال الفلسطينية حيث هدف الباحثان من خلال الدراسة إلى تبيان أهمية المعلومات المحاسبية في تلبية الاحتياجات الإدارية المطلوبة لترشيد القرارات بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالخصائص المحاسبية واتخاذ

القرارات كما تطرق الباحثان أيضا إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية هذا في الجانب النظري بينما اعتمدا في الجانب التطبيقي على أسلوب المقابلة مع متخذي القرارات في الشركة محل الدراسة للوصول إلى الإجابات الدقيقة التي تخدم موضوع البحث.

توصل الباحثان إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات واتخاذ القرار فالمعلومات الصحيحة تعطينا قرارات سليمة كذلك خلصا إلى أن الأخطاء الموجودة في المعلومات المحاسبية تؤدي إلى وقوع خلل في القرارات المتخذة على إثرها وهذا يكون على حساب مصالح الشركة حيث أوصى الباحثان بضرورة إخضاع معدي المعلومات المحاسبية إلى دورات تكوينية لتنمية قدراهم وفهمهم لتفادي الوقوع في الأخطاء.

2-دراسة Mahmoud Abdal Fattah al weshah and All (2012) بعنوان

"The use of accounting information systems in analytical procedures for the audit process, from the point of view of internal and external audit in the public sector

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس وتقييم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الاجراءات التحليلية لعملية التدقيق، من وجهة نظر المراجعة الداخلية والخارجية في القطاع العام(دراسة حالة الجامعات الحكومية) ودورها في تعزيز الأدلة وتوافرها التي تساعد للوصول إلى نتائج التدقيق، وكذلك تحديد مدى استخدام الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تمثلت في:

*المدققين الداخليين والخارجيين لا يستخدمون بشكل ملحوظ الاجراءات التحليلية عند تدقيق الحسابات والبيانات المالية بوجه عام، وهناك استخدام غير متكافئ في هذه الاجراءات ، بالرغم من أهميتها في جميع مراحل عملية التدقيق.

*لم يستفد بعض المدققين الداخليين والخارجيين من الدورات التدريبية اللازمة بفهم الاجراءات التحليلية المستخدمة في عملية التدقيق والبيانات المالية، بالرغم من امتلاك بعضهم خبرة كبيرة في مجال التدقيق.

*هناك عقبات تحد من استخدام الاجراءات التحليلية في مجال عمل التدقيق، ومعظمها تتمثل في عدم وجود معايير واضحة للإجراءات التحليلية الصادرة عن منظمة الأنتوساي ومنظمي مهنة التدقيق، وكذا الافتقار للمهارات في مجال القياس التحليلي والإحصائي.

3-دراسة Ward and Foster بعنوان:

" Distress A Note on Selecting a Response Measure for Financial "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة

الأمريكية ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (6) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقا لأساس الاستحقاق، و (3) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة، وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (253) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و (29)شركة أعلنت إفلاسها، و (35)شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين 1988 و 1989 وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي ويليها حجم الشركة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

1-أوجه الاختلاف:

تكمن اوجه الإختلاف في أن الدراسات العربية ركزت على دراسة متغير الأداء المحاسبي ودرست مدى تأثره بعدة متغيرات فمنها من ربطت الاداء المحاسبي بنظام المعلومات المحاسبي والنظام المحاسبي المالي(دراسة حسين منصوري)، ومنها من ربطته بوظيفة المراجعة والتدقيق الداخلي(دراسة حليمة إسماعيل ودراسة شردي معمر سعاد) وكذلك نظام الرقابة الداخلية ، ومنها من ربطته بتكنولوجيا المعلومات أما دراستنا كانت عن دور نظام المعلومات في تقييم الأداء المحاسبي، كم ركزت الدراسات الاجنبية على دراسة نظام المعلومات المحاسبي كمتغير مستقل في تأثيره على عدة متغيرات منها صنع القرار، عملية التدقيق، التنبؤ بالفشل المالي، حيث لم تتطرق لدراسة متغير تقييم الأداء المحاسبي، كما تختلف دراسة الحالية عن دراسات السابقة في استعمال الأداء المالي في عملية تقييم الاداء المحاسبي وذلك عن طريق المؤشرات والنسب المالية

2-أوجه التشابه :

تتشابه الدراسة الحالة معا الدراسات السابقة العربية في دراسة الأداء المحاسبي وأما وجه الشبه معا دراسات الأجنبية يكمن في نظام المعلومات المحاسبي .

مما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ربطت بين أثر نظم المعلومات على تقييم أداء المحاسبي، وأيضا استعمالنا للأداء المالي في عملية تقييم الاداء المحاسبي لتوفر القوائم المالية لمؤسسة ALFAPIPE، وحتى يكون الاسلوب تحليلي، يقوم على دراسة النتائج المتوصل لها وتقديم التفسير المالي لها.

3-النتائج المتوقع الوصول لها:

- امتلاك مؤسسة ALFAPIPE لنظام معلومات محاسبي فعال.
- استعمال مخرجات نظام معلومات محاسبي في عملية التقييم وكشف الإنحرفات من خلال عمليات المقارنة بنتائج السنوات السابقة
- الأداء المالي هو الاسلوب الاثر فعالية لعملية تقييم الأداء المحاسبي لما يزخر نسب مؤشرات مالية تقييمية.

خلاصة الفصل الأول:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كماً كبيراً من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية ، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحق الفائدة لمستخدميها المتعددين.

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، ويقدم لنا الأداء نظام متكامل حيث مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، فتقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن.

لقد تطرقنا من خلال هدا الفصل لمحاولة عرض أهم ما يخص مصطلحي نظام المعلومات المحاسبي و كذا تقييم الاداء المحاسبي و من ثم عرض لبعض الدراسات السابقة و هذا كله لتمهيد الارضية لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لدراسة حالة من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي تم فيها توضيح كل من نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الاداء المحاسبي، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي الذي تم في مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغارداية وقبل كل شيء سنقوم بالتعرف على المؤسسة وهيكلها التنظيمي والجهة المسؤولة على نظام المعلومات المحاسبي ومن تم معرفة كيفية استعمال مخرجات النظام في عملية التقييم والقياس .

المبحث الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE

تمهيد:

بعد التطرق في المبحث الأول إلى تقديم لمؤسسة الأنابيب الحلزونية بغرداية ALFA PIPE من خلال دراسة نشأتها وكذا تعريف بها وبنشاطها والأهمية والأهداف ، ومن خلال دراسة الهيكل التنظيمي لها، والذي يشمل مجموعة منسجمة من المديريات التي تعمل على ضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة ومن خلال المبحث القادم سوف نحاول دراسة إحدى أهم المديريات التي هي مديرية المحاسبة و المالية و ذلك بدراسة بنية نظام المعلومات المحاسبي لها ومدى اسهامه في عملية تقييم الأداء المحاسبي، ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : التعريف بمديرية المحاسبة و المالية لمؤسسة ALFA PIPE:

المطلب الثاني : بنية نظام المعلومات المحاسبية داخل مؤسسة ALFA PIPE

المطلب الاول : التعريف بمديرية المحاسبة و المالية لمؤسسة ALFA PIPE:

هي المديرية المكلفة بالعمليات المالية و المحاسبية و تطبيق إجراءات وأنظمة المحاسبة بتحليل الحسابات ومراقبة مختلف التصريحات من رقم الأعمال وضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية كما تقوم بمراقبة التسيير والشؤون المالية.

وفيما يلي تقديم الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية.

الشكل رقم (2-1):الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية

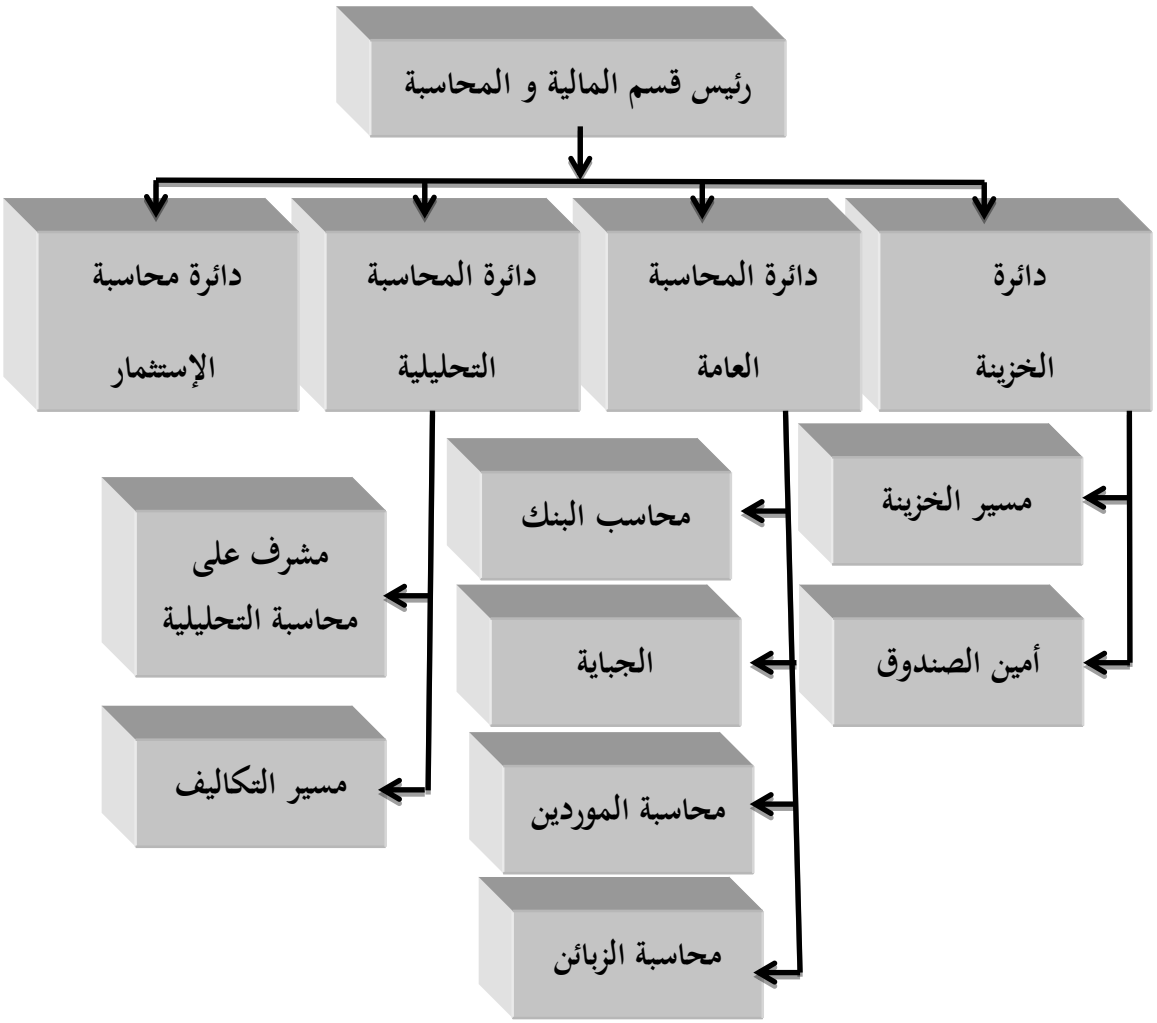

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

تحليل و توصيف ادارة المحاسبة و المالية لمؤسسة ALFA PIPE:

وتنقسم الى ثلاثة دوائر وهي:

1- دائرة الخزينة و العلاقات البنكية: وتهتم بكل ما يتعلق بالمعاملات مع البنوك وهي المسؤولة عن المال الموضوع في المؤسسة نقدا ويتمثل ذلك في الصندوق.

وتتفرع بدورها الي مصالحتين و هي :

- مصلحة الخزينة.
- مصلحة الصندوق.

2- دائرة المحاسبة العامة: تلعب دور محوريا ومهم فكل العمليات المحاسبية في المؤسسة تمر علا مصالح هذه الدائرة ومن بينها:

- مصلحة محاسبة الاستثمارات.
- مصلحة محاسبة الجباية.
- مصلحة محاسبة الموردين.
- مصلحة محاسبة الزبائن.
- مصلحة محاسبة البنوك.

3- دائرة الميزانيات و المراقبة: تهتم هذه الدائرة بإعداد الميزانيات التقديرية ومراقبة التسيير في المؤسسة، وتقسم الى ثلاثة مصالح هي:

- مراقبة التسيير.
- محاسبة المواد.
- مراقبة حسابات المستخدمين.

المطلب الثاني : بنية نظام المعلومات المحاسبية داخل مؤسسة ALFA PIPE:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من الأنظمة الرئيسية داخل المؤسسة بما في ذلك مؤسسة الأنابيبALFA PIPE باعتبار أن أي عملية تحدث فيها إلا ولها أثر مالي ومحاسبي لابد من تسجيله ، وتحتوي مؤسسة على مديرية للمحاسبة والمالية التي تتولى القيام بمختلف عمليات التسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية بهدف إنتاج التقارير والقوائم المالية التي تلبي احتياجات مستخدميها، والمتدفقة من مختلف المديريات المتواجدة داخل المؤسسة وسنتناول هذا المطلب من خلال التطرق إلى:

1-آلية تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبية داخل مؤسسةALFA PIPE .

2- معالجة البيانات المتدفقة إلى نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة.

3- مخرجات نظام المعلومات المحاسبية داخلALFA PIPE

الفرع الأول: آلية تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبية فيALFA PIPE:

تتعدد الأنشطة التي تقوم وذلك من خلال مختلف عملياتها اليومية سواءً من خلال التبادلات المؤسسة الداخلية بين المديريات أو مع المحيط الخارجي والمتمثلة أساسا في عمليات البيع والشراء والصيانة... الخ.

وتنتج عن هذه العمليات مجموعة من البيانات والمعلومات التي يتم إرسالها إلى نظام المعلومات المحاسبية في

ALFA PIPE ، أو بالأحرى للمديرية المسؤولة عن هذا النظام ، التي هي مديرية المحاسبة والمالية ويمكن توضيح مختلف البيانات المتدفقة إليه "بشكل أساسي " في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-2):تدفق البيانات من المديريات إلى مديرية المحاسبة و المالية.

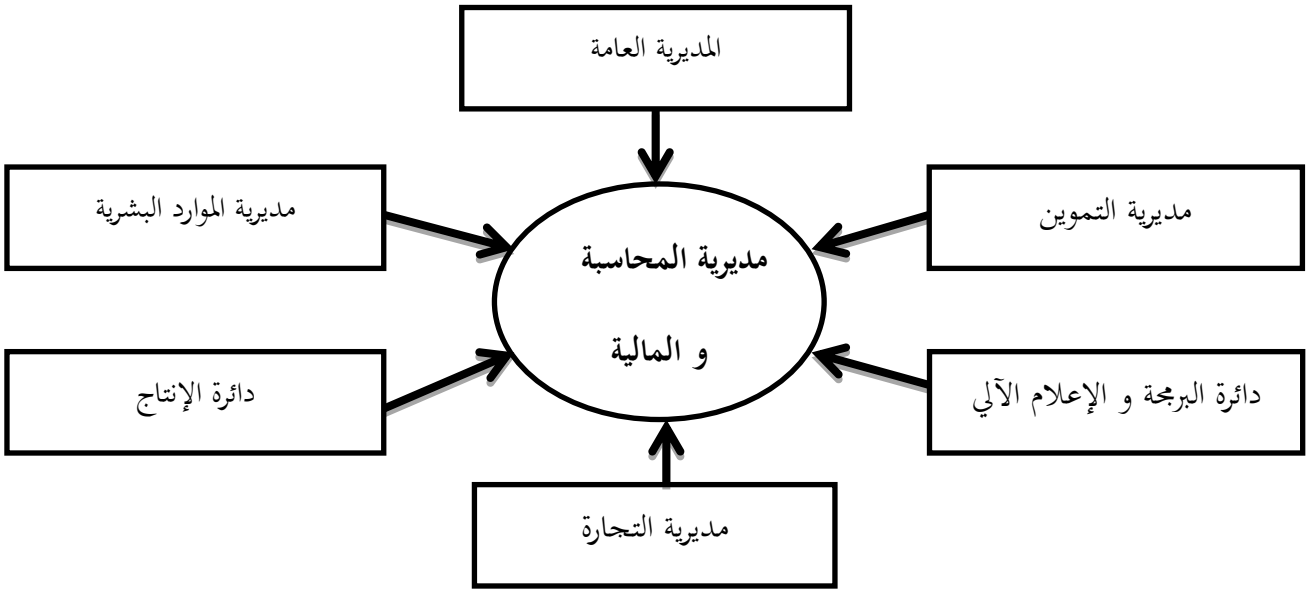

المصدر:من إعداد الطالب بناءً على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

من خلال الشكل الأعلى نلاحظ أن مديرية المحاسبة والمالية تستقبل البيانات والمعلومات من مختلف المديريات المتواجدة داخل المؤسسة لتعمل على معالجتها وإنتاج مختلف التقارير والقوائم المالية، ومن أمثلة البيانات المتدفقة لمديرية المحاسبة والمالية نجد:

1-مديرية التجارة:

توفر أهم البيانات التالية والمرسلة إلى مديرية المحاسبة و المالية:

-بيانات عن رقم الأعمال انطلاقا من الطلبيات المقدمة.

-بيانات عن تحصيلات العملاء.

يمكن توضيح بيانات المقدمة عن رقم الأعمال في الجدول التالي للفترات (2012-2015).

الجدول رقم(2–1):بيانات المقدمة عن رقم الأعمال (2012–2015) وحدة القياس :دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	7 122 888 385,71	18 756 839 962,16	6 714 654 512,24	18 154 475 045,33
تحصيلات العملاء	31 877 951,00	17 048 841 546,40	5 535 087 461,28	16 647 701 694,67

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

2–مديرية الموارد البشرية:

والتي تعمل على إرسال البيانات إلى مديرية المالية والمحاسبة من أهمها:

-بيانات عن رواتب المستخدمين.

- (CNAS) بيانات عن مستحقات التأمينات.

-بيانات عن حوافز اية الخدمة.

-بيانات عن العطلة السنوية للمستخدمين.

-بيانات عن غيابات والعطل المرضية للمستخدمين.

كما يمكن توضيح هذه البيانات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–2) : مختلف البيانات المقدمة من مصلحة المستخدمين . وحدة القياس :دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015
مستحقات التأمينات	183 787 467,20	181 218 886,29	206 884 252,61	284 829 186,31
المكافآت	349 185 175,32	379 327 801,25	380 740 303,95	485 264 486,82
الرواتب	800 425 931,09	1 167 875 580,54	1 268 364 240,14	1 808 000 445,39

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

3–مديرية التموين :

من أهم البيانات المرسلة منها إلى مديرية المحاسبة والمالية نذكر:

-بيانات عن الاحتياجات اللازمة من المواد الأولية.

- بيانات عن مختلف الاحتياجات الأخرى.

الجدول رقم (2-3): يوضح البيانات الخاصة بالمشتريات من المواد الأولية. وحدة القياس :دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015
مواد اولية	10 889 169 969	4 983 046 059	6 392 095 000	9 353 684 456,50

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

4- مديرية الإنتاج :

وتعمل على توفير العديد من البيانات أهمها:

-بيانات عن الكميات المنتجة الشهرية سواء المنتجات التامة أو النصف المصنعة.

و يمكن توضيح هذه البيانات في الجدول التالي:

الجدول(2-4) : بيانات عن الكميات المنتجة تامة الصنع ونصف المصنعة وحدة القياس :المتر الواحد

السنوات	2012	2013	2014	2015
الكميات المنتجة نصف مصنعة	151 021,90	280 732,00	102 168,98	329 743,00
الكميات المنتجة تامة الصنع	152 601,21	279 060,00	95 771,32	331 394,73

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المحاسبة والمالية.

5-مديرية البرمجة والإعلام الآلي :وأهم البيانات المرسلة منها إلى مديرية المحاسبة والمالية هي:

-بيانات والمعلومات المتعلقة بالأجور.

-بيانات حول الإحصاء (المستخدمين، الإنتاج...) .

الفرع الثاني: معالجة البيانات المحاسبية داخل مديرية المحاسبة و المالية لمؤسسةALFA PIPE :

تستخدم المؤسسة شبكة انترانت داخلية بين الأقسام(داخل المديرية)،فلكل محاسب محل محدد له لنقل مجمل هذه المعالجات إلى رئيس قسم المحاسبة الذي يعمل على تجميعها استخراج القوائم والتقارير المالية.

أما بالنسبة إلى طريقة المعالجة فتتم بالاعتماد على المعالجة اليدوية والمعالجة الآلية معا، فيتم تدفق اغلب البيانات إلى مديرية المحاسبة بشكل يدوي عن طريق إرسال الوثائق والمستندات (فواتير، مستندات الدخول، مستندات الخروج.. الخ) إلى مديرية المحاسبة والمالية لتتم عملية التقييد " عند توفر المستندات اللازمة لكل قيد"، في اليومية المناسبة بشكل يدوي ثم تنقل هذه القيود إلى البرنامج المخصص فنلاحظ أن عملية التقييد تتم مرتين ضمانا للرقابة وعدم الوقوع في الأخطاء.

وبعد عملية النقل تتم عمليات الترحيل(بالاعتماد على البرنامج المتخصص طبعا) إلى دفتر الأستاذ من تم ميزان المراجعة بهدف استخراج التقارير والقوائم المالية .

الفرع الثالث :مخرجات نظام المعلومات المحاسبية داخلALFA PIPE

يوفر نظام المعلومات المحاسبية داخلALFA PIPE مجموعة من التقارير المحاسبية التي تحظى بأهمية بالغة داخلها من خلال توفيرها لمعلومات مهمة مساعدة على أداء وظائفها، من أهم هذه التقارير نجد تقارير التسيير فهي تقارير تعطي نظرة حول كل ما جرى في كل سنة فهي تتناول العديد من الجوانب مثل :تطور رقم الأعمال ،الإنتاج، التكاليف، التموينات وغيرها، وتعمل المؤسسة على إنتاج نوعين من هذه التقارير منها ما هو مفصل موجهة لإدارة المؤسسة ومنها ما هو أقل تفصيلا موجه للجهة المسؤولة او المستفيدة منها ويشمل التقرير مجموعة من العناصر ودراستها منها :" رقم الأعمال، الكميات المنتجة المصنعة والنصف مصنعة، الاستهلاكات من المواد الأولية ومختلف الاحتياجات الأخرى، المشتريات من المواد الأولية وحيازة الاستثمارات، المخزونات من المواد الأولية والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة، حسابات الموردين والعملاء، القيمة المضافة ووضعية الخزينة، مصاريف المستخدمين والمصاريف المالية"

وبما أن محور دراستنا يهدف دراسة تأثير مخرجات نظام المعلومات المحاسبية على الأداء المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE سنحاول من خلال مبحث الثالث على عرض مختلف القوائم المالية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE(مخرجات النظام) ودراسة التغيرات التي حصلت عليها وذلك خلال الفترة (2012-2015) وذلك من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية تقييم أداء المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE

إن هدف نظام المعلومات المحاسبية هو تقديم صورة موثوق عن الواقع المالي والاقتصادي الا الذي تعيشه المؤسسة خلال فترة زمنية معينة المؤسسة،و يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة، والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى، يقوم بتسجيلها، معالجتها وعرضها في الحسابات من خلال القوائم والتقارير المالية.

وبما أن القوائم المالية تحتل صدارة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من حوث كونها تسهل من عملية الأداء المحاسبي للمؤسسة و المعروف أن الأداء المحاسبي يركز على دراسة أدائيين مهمين وهما أداء التكاليفي والاداء المالي ويمثل الاداء المالي مقياس جيد لعملية التقييم من خلال ما يقدمه من نسب ومؤشرات مالية لهذا سوف نتطرف من خلال هذا المبحث لدراسة الاداء المالي لمؤسسة ALFAPIPA كمثال تطبيقي عن كيفية استعمال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية في عملية التقييم و ذلك في الفترة الممتدة من (2012إلى 2015)، ومن هنا سنقوم بتقسيم المبحث إلى :

المطلب الأول: عرض القوائم المحاسبية مالية لمؤسسة ALFA PIPA ودراستها .

المطلب الثاني: استعمال القوائم المالي في عملية تقييم الأداء المحاسبي المالي للمؤسسة.

المطلب الأول :عرض القوائم المحاسبية مالية لمؤسسة ALFA PIPA لفترة (2012–2015)

إن القوائم المحاسبية المالية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها الربحي وتقييم أدائها، وسنحاول هنا عرض مختلف القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد ومقارنتها ببعضها البعض، وترجمتها و المتمثلة في ميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول نفقات الخزينة.

الفرع الأول :عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة (2012–2015)

تبين الميزانية وضعية الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من جانبين هما الخصوم والأصول، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم في مجمل الموارد التي تحت تصرف المؤسسة، ومن خلال هذا الفرع سنحاول عرض الميزانية المحاسبية ودراستها للفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 .

أولاً–جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة: (2012– 2015)

الجدول رقم (2–5)جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة(2012– 2015)

الوحدة: دج

الاصول	2012	2013	2014	2015
أصول غير جارية				
تثبيتات مادية				
الأراضي	2 792 016,80	4 446 218,74	97 950 021,08	94 416 328,45
المباني	95 193 027,86	157 638 637,95	229 712 674,27	789 331 881,79
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها	6 536 517,93	79 658 323,77	474 577 105,11	1 392 673 276,08
تثبيتات يجري انجازها				
تثبيتات مالية				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	14 210 000,00	1 510 000,00	1 510 000,00	1 030 000,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	214 946 481,71	251 867 107,50	340 198 363,89	354 348 788,54
مجموع الأصول غير الجارية	**333 678 044,30**	**495120287,96**	**1143948164,35**	**2631800274,86**
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	9831659745,64	1001251833,79	4080820735,13	3233250661,27

حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	654123256,66	546323212,04	1066753902,30	533066060,50
المدينون الآخرون	1164948518,29	1903703494,77	1518154216,93	725010219,49
الضرائب وما شابهها	30184923,70	9017034,57	37665995,08	8936627,63
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				
النقديات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية				
الخزينة	361111330,38	98624576,97	284978552,82	533749990,55
مجموع الأصول الجارية	**12047334285,01**	**3558920152,14**	**6988373402,26**	**5034013559,44**
المجموع العام للأصول	**12381012329,31**	**4054040440,10**	**8132321566,61**	**7665813834,30**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(1،2،3،4)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول المؤسسة في تذبذب خلال الفترة المدروسة فقد عرف انخفاض كبير في سنة 2013و ذلك بنسبة 67%و أما في سنة 2014 فقد ارتفعت اصولها بنسبة 101%، ثم يليها انخفض في سنة 2015 بنسبة 6%.

وبالتفصيل في أصول المؤسسة نجد من ناحية اصول غير جارية ارتفعت من سنة 2012 الى 2013 بنسبة 48% وعند مقارنتها بسنة 2014 نجد أنها زادت بنسبة 1,31 لتحقق سنة 2015 نسبة 1,30

ويعود سبب هذه الزيادة خلال الفترة المدروسة الى التثبيتات المادية (قيمة الأراضي والمباني وكذلك التثبيثات الممنوح إمتيازها) ويدل هدا على محاولة المؤسسة لزيادة حجم نشاطها.

واما بالنسبة للأصول الجارية للمؤسسة فقد عرفت انخفاضاً كبيراً سنة 2013 بنسبة 70% مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع لإنخفاض قيمة المخزونات وقيمة الزبائن وكذلك النقديات المتمثلة في خزينة أصول، وارتفعت سنة 2014 بنسبة 96% وهذا راجع لارتفاع قيمة الضرائب، وشهدت سنة 2015 انخفاضاً بنسبة 28% وهذا عائد إلى انخفاض قيمة الزبائن.

ثانياً– جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة: (2012– 2015)

الجدول رقم (2–6) : جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة ALFA PIPE للفترة: (2012– 2015) الوحدة: دج

الخصوم	2012	2013	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس مال الصادر				
راس مال غير مستعان به				
علاوات و احتياطات				
فوارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة				
نتيجة صافية	-24 532 506.35	1 627 057 921.94	830 874 070,77	4 245 992 880,25
رؤوس أموال خاصة أخرى	-28 350 523.65	28 350 523.65	-28 350 523,65	-28 350 523,65
حصة الشركة المدمجة				
حصة ذوي الأقلية				
مجموع الأموال الخاصة	**-52883030,00**	**1598707398,29**	**802523547,12**	**4217642356,60**
خصوم غير الجارية				
قروض وديون مالية				
ضرائب مؤجلة	111 769 051.60	111 769 051.60	111 769 051,60	111 769 051,60
ديون أخرى غير جارية				
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1 019 191 839.16	1 197 102 261.56	1 548 336 706,07	1 676 818 865,24
مجموع الخصوم غير جارية	**1130960890,76**	**1308871313,16**	**1660105757,67**	**1788587916,84**
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	401989379,12	185119571,06	36 716 323,86	526 343 409,66
ضرائب	22321677,00	7100187,00	15 340 397,00	10 779 048,00
ديون أخرى	10878623412,43	954241970,59	5617635540,96	1122461103,20
خزينة سلبية				
مجموع الخصوم الجارية	**11302934468,55**	**1146461728,65**	**5669692261,82**	**1659583560,86**
المجموع العام للخصوم	**12381012329,31**	**4054040440,10**	**8132321566,61**	**7665813834,30**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(5،6،7،8)

يلاحظ من الجدول اعلاه أن خصوم المؤسسة شهدت انخفاض من سنة 2012 الى سنة 2013 و يليها ارتفاع في سنة 2014 و من ثم انخفاض في سنة 2015.

كما نلاحظ ان الانخفاض الذي كان في سنة 2013 الذي كان بنسبة 67% كان سببه انخفاض رؤوس الأموال بنسبة 31,23 ،وانخفاض الخصوم الجارية بنسبة 90% مقارنة بخصوم الجارية لسنة 2012 وسبب انخفاض هذا الأخير هو انخفاض قيمة الموردون والضرائب وانعدام خزينة الخصوم واما الارتفاع الذي كان سنة 2014 و اذي كان نسبته هي 1,01كان بسبب ارتفاع كل من الخصوم غير الجارية بنسبة 27% وشمل (ارتفاع مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا) وارتفاع خصوم الجارية بنسبة3,95 في ارتفاع ضرائب، واما سنة 2015 شهدت انخفاضاً بنسبة 6% ويرجه هذا إلى انخفاض الخصوم الجارية بنسبة 71% والذي سببه(انخفاض كل من قيم الموردون وضرائب وأيضا ديون اخرى)

أما فيما يخص رؤوس الأموال فقد انخفض سنة 2013 وكذلك انخفض سنة 2014 ، ويليه ارتفاع سنة 2015 بنسبة 4,26% .

الفرع الثاني :عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE للفترة(2015/2012):

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة ومختلف الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة مالية، وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج لمؤسسةALFA PIPE للفترة(2015/2012):

الجدول رقم (2–7): جدول حسابات النتائج لمؤسسةALFA PIPE للفترة(2015/2012) الوحدة: دج

الحسابات	2012	2013	2014	2015
I. إنتاج السنة المالية	8959115285,69	16940238287,36	8690500924,03	17629517169,02
II. استهلاك السنة المالية	–7548711007,87	–13140433113,47	–5699061634,85	–10317096596,38
III. قيمة المضافة للاستغلال(I –II)	1410404277,82	3799805173,89	2991439289,18	7312420572,64
IV. فائض إجمالي للاستغلال	508716846,46	2370455035,72	1627936880,35	5290660364,63
V. نتيجة عملياتية	191434194,01	2069658643,14	1001135765,24	4256227234,12
VI. نتيجة مالية	–292905367,51	–479521346,99	–258592949,86	–78301425,12
VII. نتيجة عادية قبل الضريبة(V+VI)	–101471173,50	1590137296,15	742542815,38	4177925809,00
VIII. نتيجة صافية للأنشطة العادية	–24532506,35	1627057921,94	830874071,77	4173267316,96
IX. نتيجة غير غادية				

استثنائية				
X. نتيجة صافية لسنة مالية	**-24532506,35**	**1627057921,94**	**830874071,77**	**4173267316,96**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (09،10،11،12)

نلاحظ من خلال الجدول الأعلى وشكل البياني أن رقم أعمال المؤسسة عرف تذبذب خلال الفترة المدروسة، فقد شهد ارتفاع بشكل كبير من سنة 2012 الي 2013 بنسبة163,33% ثم عرف انخفاض بنسبة64% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، كما شهدت أخر سنوات الدراسة 2015 ارتفاع ملحوظ بنسبة 170%.
أما فيما يتعلق القيمة المضافة فقد شهدت ارتفاع بنسبة 169% من سنة 2012 الى 2013، ثم تليها بانخفاض بنسبة 21% سنة 2014 ثم ارتفاع بنسبة تقدر ب 1.44سنة 2015.

اما فيما يتعلق بنتيجة عملياتية فقد حققت المؤسسة خلال فترة الدراسة من 2012 الى 2015 ربح وكانت اعلى قيمة سنة 2015 حيث بلغت نتيجة الاستغلال مقدار 4256227234,12.

واما فيما يخص النتيجة المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة فيلاحظ انا شهدت خسارة خلال السنوات 2012 ، 2013، 2015

أما فيما يخص النتيجة الاستثنائية فإنها غير موجودة في مؤسسة ALFA PIPE مما يدل على أن المؤسسة مقتصرة على نشاطها الأساسي دون اللجوء إلى الأنشطة الاستثنائية.

أما فيما يخص النتيجة الصافية للمؤسسة فقد عرفت خسارة سنة 2012 وترجع أسبابها الى عدم توفر الطلبيات وبالتالي عدم توفر المشاريع واما باقي سنوات الدراسة 2013، 2014، 2015 فقد عرفت المؤسسة ربحا وكانت اعلا قيمة له حققت سنة 2015بمقدار 4173267316,96.

ويرجع هذا التذبذب في هذه المؤشرات المالية إلى التذبذب في الطلبيات فكلما كان للمؤسسة طلبيات تعدها تحسن رقم الأعمال والمؤشرات المالية الأخرى.

الفرع الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE للفترة (2012-2015)

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية الجديدة التي جاء النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك لما تحظى به هذه القائمة من أهمية، فهي تعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية، ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وتعمل مؤسسةALFA PIPE على إنتاج جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة، ويلخص الجدول التالي جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة من 2012الي 2015.

الجدول رقم(2–8):جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة من 2012الي 2015 الوحدة: دج

البيانات	2012	2013	2014	2015
تدفقات الخزينة من الأنشطة الصافية من الانشطة العادية A	316 187 977,05	–226 042 315,27	–1650376233,79	–2 663 186 160,38
تدفقات الخزينة الصافية في الأنشطة الإستثمارية B	1 994 755,37	–36 444 438,14	153841702,21	–261 690 226,95
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية C			1990571911,85	3 173 647 825,06
تغيرات الخزينة للفترة (A+B+C)	318 182 732,42	262 486 753,41	186353975,85	248 771 437,73
تغيرات الخزينة خلال الفترة	318 182 732,42	–262 486 753,41	186353975,85	248 771 437,73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(16،15،14،13)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مؤسسة ALFA PIPE فيما يتعلق بالتدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية حققت فائض في السيولة سنة 2012 بمقدار 316169120,04 بينما باقي سنوات الدراسة 2013 ، 2014 ،2015 حققت خلالها عجز.

اما في ما يخص تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية فقد حققت المؤسسة فائض في السيولة لسنة 2012 بمقدار316187977,05 ، اما بقية سنوات الدراسة 2013،2014،2015، حققت خلالهم عجز.

اما بالنسبة لتدفقات خزينة الناتجة عن الانشطة الاستثمارية فحققت فائض في السيولة خلال سنتي 2012، 2014، بسب تحصيلات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية وحققت عجز في سنتي 2013، 2015 ، وهذا عائد إلى دفع مبالغ التثبيتات المشتراة.

اما في ما يتعلق بتدفقات الخزينة الناتج عن الأنشطة التمويلية فلم تتوفر للمؤسسة أي نتيجة خلال سنتي 2012، 2013 لأنها لم تقم باي نشاط تمويلي بينما حققت فائض فيها خلال سنتي 2014 ، 2015.

وفيما يتعلق بالسيولة بالنسبة لتغيرات في الخزينة فنلاحظ قد حققت عجز في سنة 2013 بينما حققت فائض خلال سنوات 2012، 2014، 2015 .

المطلب الثاني: استعمال القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المحاسبي المالي لمؤسسةALFA PIPE

الفرع الأول: مؤشرات الميزانية المالية:

ويمكن حساب هذه المؤشرات من الميزانية المالية المختصرة والتي تم نجازها من الميزانية المالية السابقة وهذا تبعاً لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة، و كذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة الى الاعتماد على المعلومات المستمدة من مؤسسة ALFA PIPE خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم(1–9) : الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ALFA PIPE جانب الأصول الوحدة: دج

البيانات	2012		2013		2014		2015	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
أصول غير جارية	333678044,30	3%	495120287,96	12%	1143948164,35	14%	2631800274,86	34%
أصول جارية	12047334285,01	97%	3558920152,14	88%	6988373402,26	86%	5034013559,44	66%
مخزونات و مستحقات (قيم الاستغلال)	9831659745,64	79%	1001251833,79	25%	4080820735,13	50%	3233250661,27	42%
ديون دائنة و استخدامات مماثلة (قيم قابلة للتحقق)	1849256698,65	15%	2459043741,38	61%	2622574114,31	32%	1267012907,62	17%
النقديات و ما شابهها (قيم جاهزة)	361111330,38	3%	98624576,97	2%	284978552,82	4%	533749990,55	7%
مجموع الأصول	**12381012329,31**	**100**	**4054040440,10**	**100**	**8132321566,61**	**100**	**7665813834,30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنا الأصول غير جارية كانت تمثل نسبة 3% سنة 2012 من اجمالي الأصول حيث ارتفعت الى 12% سنة 2013،لترتفع الى14%سنة 2014،و تستمر في الارتفاع سنة 2015 الى 34%،وهذا راجع لزيادة قيم المباني والاراضي (عملية التوسع)

أما فيما يخص بالأصول الجارية فكانت سنة 2012 تمثل نسبة 97%،لترتفع سنة 2013 الى88%،وتليها انخفاض سنة 2014 بنسبة قليلة الى 86%،وتزداد انخفاضا سنة 2015 الى 66%، وتضم مجموعة الأصول الجارية كل من :

- قيم الاستغلال فكانت تمثل نسبة 79%سنة 2012 لتنخفض الى 25%سنة2013 ولتعاود الارتفاع سنة2014 الى 50% وتنخفض سنة 2015 الى 42%.
- قيم قابلة للتحقق كانت تمثل نسبة 15%سنة 2012لترتفع سنة 2013 الى 61%و تتراجع سنة 2014الى 32%، وتزداد انخفاضاً الى 17% سنة 2015.

- القيم الجاهزة كانت تمثل نسبة 3%سنة 2012 لتنخفض قليلاً سنة 2013 الى2%وترتفع سنة 2014الى 4%وتزداد ارتفاعاً سنة 2015 الى 7%.

ويعود سبب الزيادة والنقصان في كل من قيم الاستغلال وقيم قابلة للتحقق والقيم الجاهزة خلال الفترة المدروسة إلى المشاريع التي ارتبطت بالفترة حيث أن مدة المشروع للمؤسسة يدوم في الغالب مدة سنتين بناءً على الطلبيات المقدمة لها.

التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دوائر:

الشكل رقم(2-3):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2012)

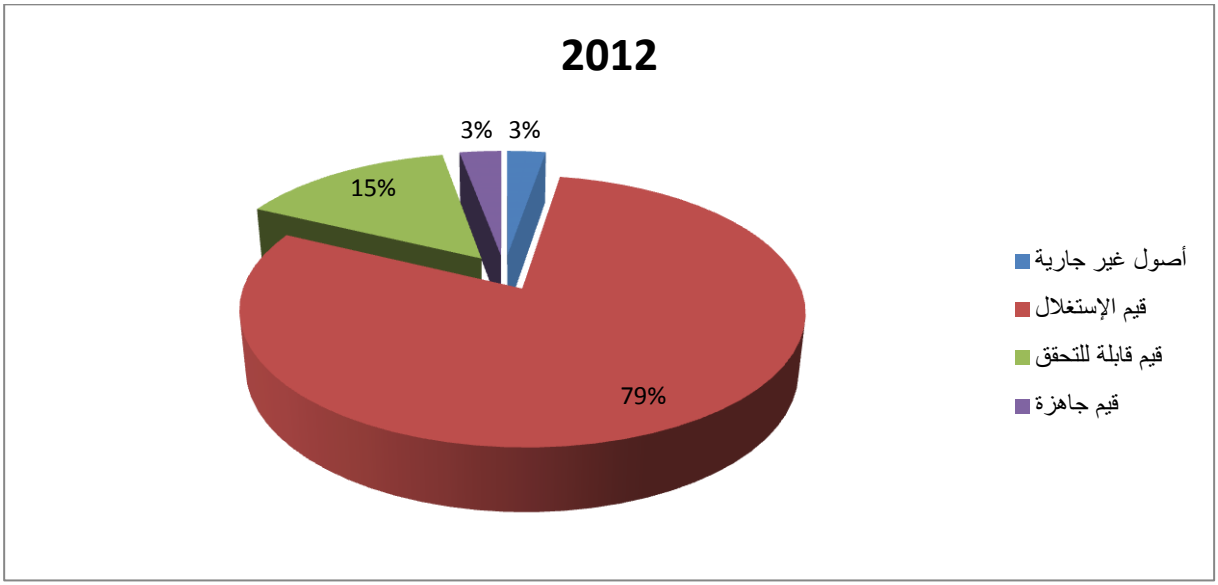

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الأصول

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2012، فإن اصولها غير جارية تمثل نسبة 3%، والأصول الجارية 97%وهذا يعني ان قيمة المتداولة أكبر من القيم الثابتة بكثير ، وتتفرع قيم المتداولة بدورها إلى قيم الاستغلال بنسبة 79%، وقيم قابلة للتحقق نسبة 15%، وأما قيم جاهزة فتمثل نسبة 3%،وتدل النسبة الكبيرة لقيم الإستغلال في هذه السنة على زيادة مخزوناها من الانابيب لتلبية استحقاقات مشروع تعاقدت عليه مع إحدى زبائنها

الشكل رقم(2-4):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2013)

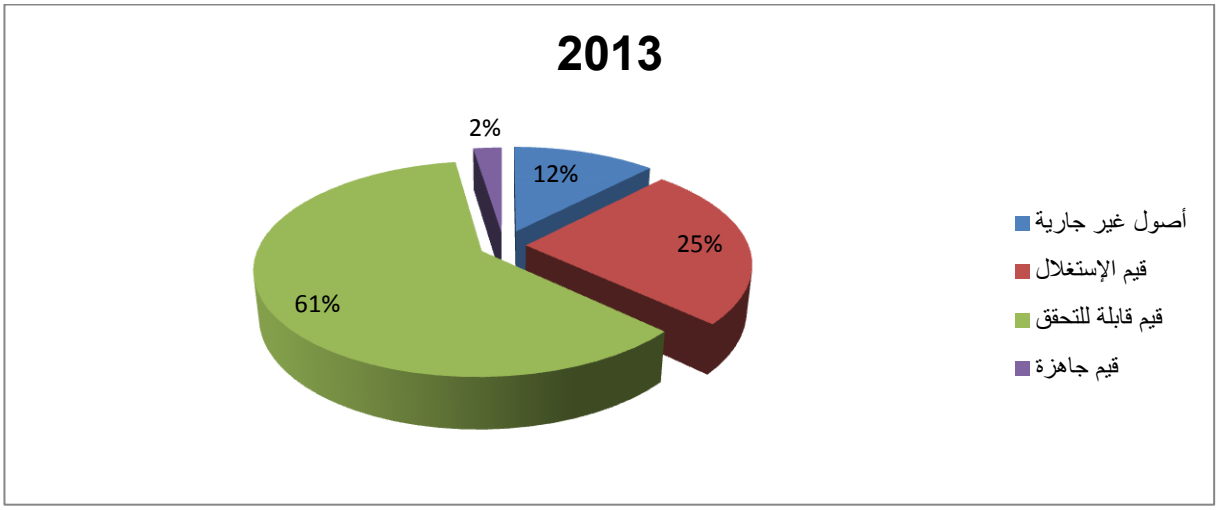

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الأصول

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2013، فإن اصولها غير الجارية تمثل نسبة 12%، والأصول الجارية 88% وهذا يعني ان قيمة المتداولة أكبر من القيم الثابتة بكثير، في حين تمثل نسبة قيم الاستغلال ب 25%، وقيم قابلة للتحقق نسبة 61%، وأما قيم جاهزة فتمثل نسبة 2%، ويدل ارتفاع نسبة قيم قابلة للتحقق للزيادة عدد زبائنها أو بالأحرى تنفيذ عملية بيع مخزونها لزبائنها

الشكل رقم(2-5):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2014)

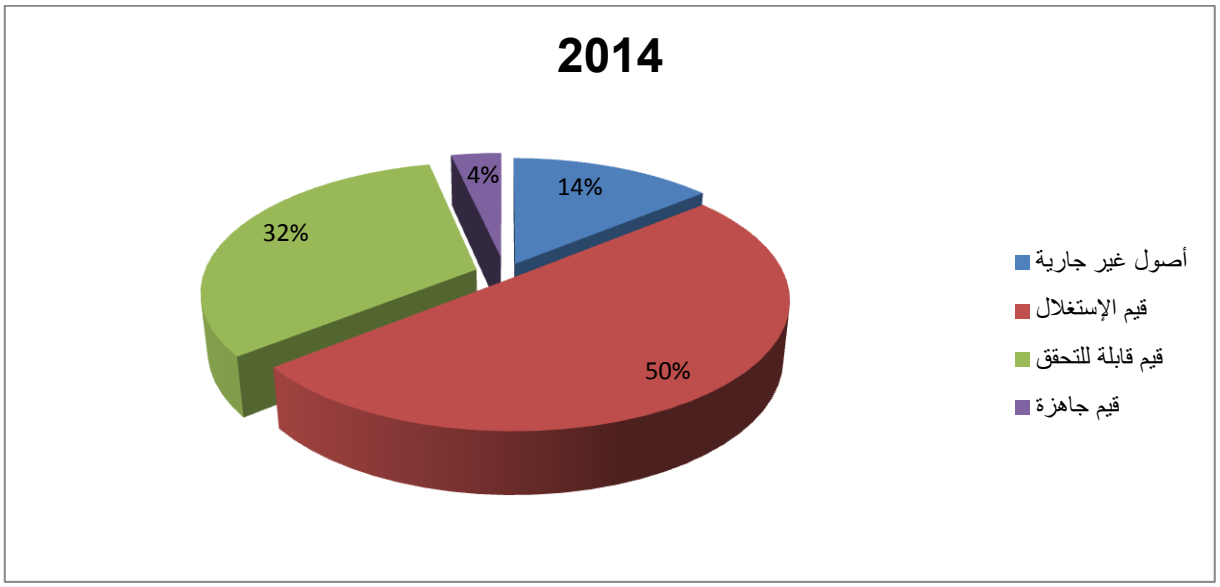

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الأصول

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2014 ، فإن اصولها غير الجارية تمثل نسبة 14%، والأصول الجارية 86% وهذا يعني ان قيمة المتداولة أكبر من القيم الثابتة بكثير، في حين تمثل نسبة قيم الاستغلال بـ 50% ، وقيم قابلة للتحقق نسبة

32%، وأما قيم جاهزة فتمثل نسبة 4%، وتدل النسبة الكبيرة لقيم الإستغلال في هذه السنة على زيادة مخزوناها من الانابيب لتلبية استحقاقات مشروع تعاقدت عليه مع إحدى زبائنها

الشكل رقم(2-6):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (2015)

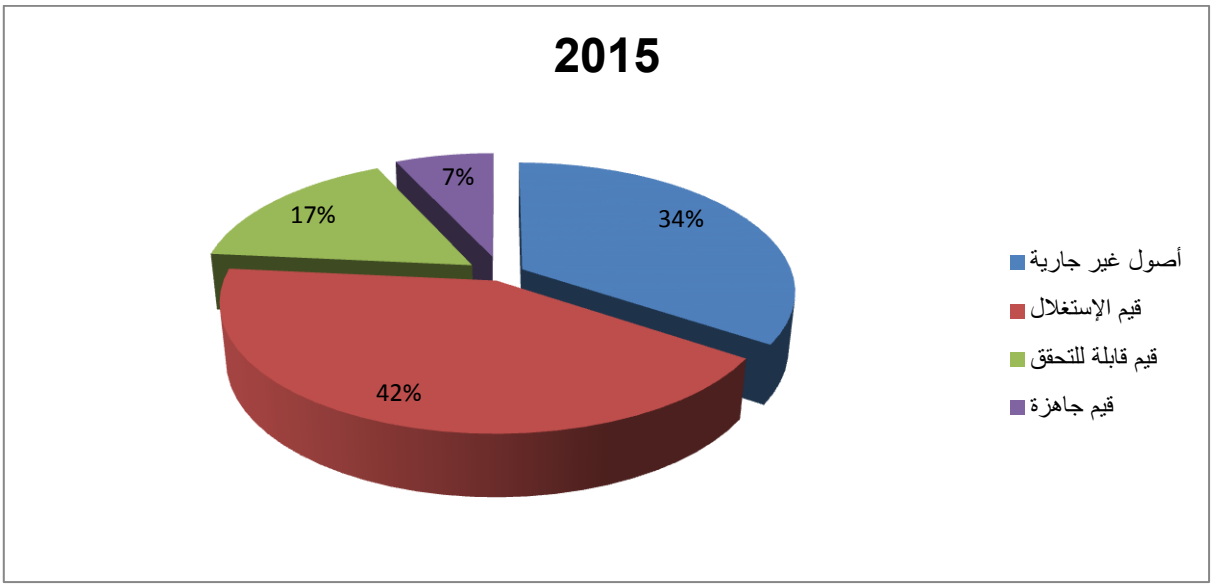

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الأصول

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2015، فإن اصولها غير الجارية تمثل نسبة 34%، والأصول الجارية 86%وهذا يعني ان قيمة المتداولة أكبر من القيم الثابتة، في حين تمثل نسبة قيم الاستغلال بـ 42% ، وقيم قابلة للتحقق نسبة 17%، وأما قيم جاهزة فتمثل نسبة 7%.

الجدول رقم(2-10): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ALFA PIPE جانب الخصوم الوحدة: دج

البيانات	2012		2013		2014		2015	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
رؤوس الأموال الخاصة	-52883030,00	%0,43-	1598707398,29	39%	802523547,12	10%	4217642356,60	55%
خصوم غير جارية	1130960890,76	9%	1308871313,16	32%	1660105757,67	20%	1788587916,84	23%
خصوم جارية	11302934468,55	91%	1146461728,65	28%	5669692261,82	70%	1659583560,86	22%
مجموع الخصوم	**12381012329,31**	**100**	**4054040440,10**	**100**	**8132321566,61**	**100**	**7665813834,30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الجدول أعلاه للميزانية المالية المختصرة نلاحظ أن رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2012 تمثل نسبة سالبة تقدر بي0.34%، لترتفع سنة 2013 الى نسبة 39% وتنخفض سنة 2014 الى 10%، وترتفع الى 55% أي أثر من نصف مكونات الخصوم .

أما الخصوم غير الجارية كانت تمثل سنة 2012 نسبة 9%لترتفع سنة 2013 الى 32% وتنخفض سنة 2014 الى 20%وترتفع بقليل سنة 2015 الى 23%.

أما فيما يخص الخصوم الجارية فمثلت سنة 2012 نسبة 91% لتنخفض بوضوح سنة 2013 الى 28%ولتعاود الارتفاع سنة 2014 الى 70% ومن تم تحقق انخفاضاً سنة 2015 الى 22%.

التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دوائر:

الشكل رقم(2-7):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2012)

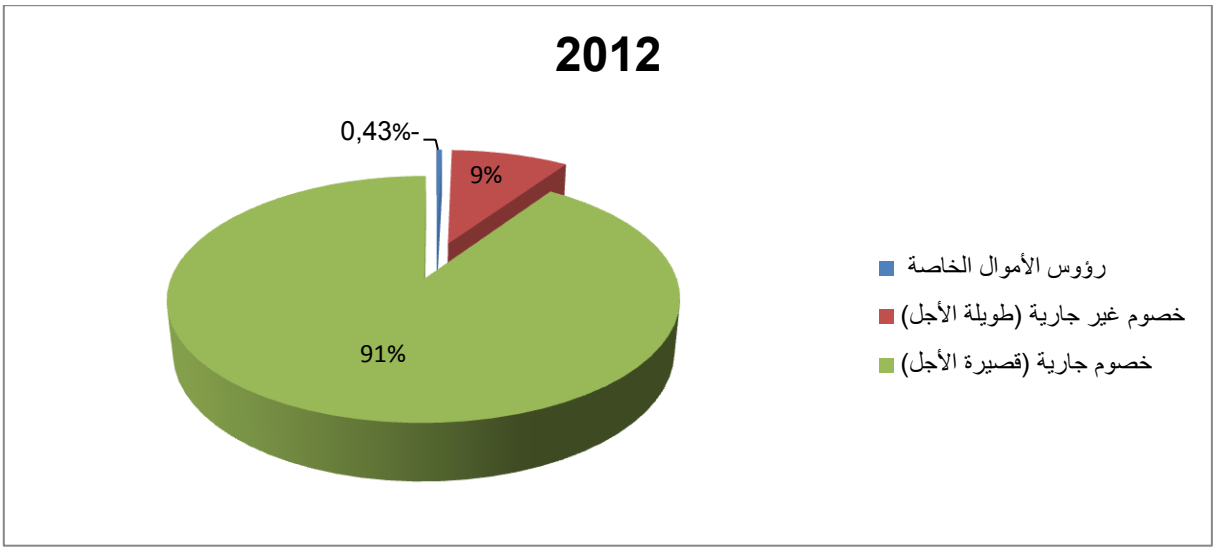

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الخصوم

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2012، تمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة سالبة تقدر ب 0,43%-، بسبب وجود خسارة في نتيجة صافية، أما خصومها غير جارية تمثل نسبتها 9%، وأما الخصوم الجارية فكانت تمثل النسبة الأكبر بنسبة 91%، ويدل هذا على كبر حجم استحقاقاتها قصيرة الاجل وخاصة في ما يتعلق بقيم الموردين.

الشكل رقم(2-8):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2013)

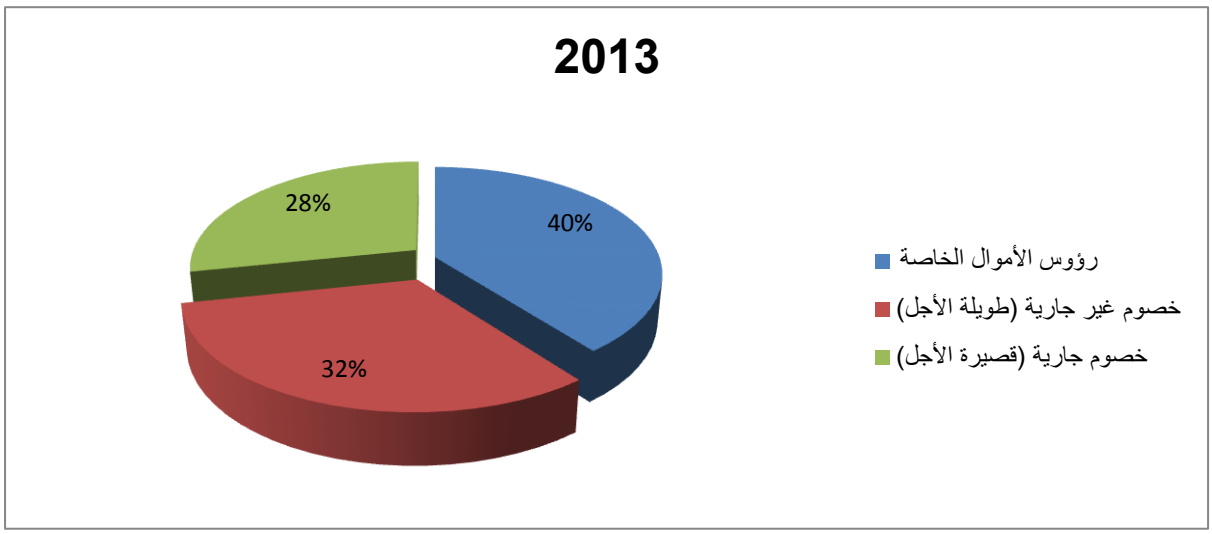

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الخصوم

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2013، تمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة 40% بسبب تحقيق لنتيجة صافية ربح، أما خصومها غير جارية تمثل نسبتها 32%، وأما الخصوم الجارية فتمثل نسبة 28%، يدل على زيادة استحقاقاتها طويلة الاجل وتراجع استحقاقاتها قصيرة الجل مقارنة بالسنة السابقة.

الشكل رقم(2-9):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2014)

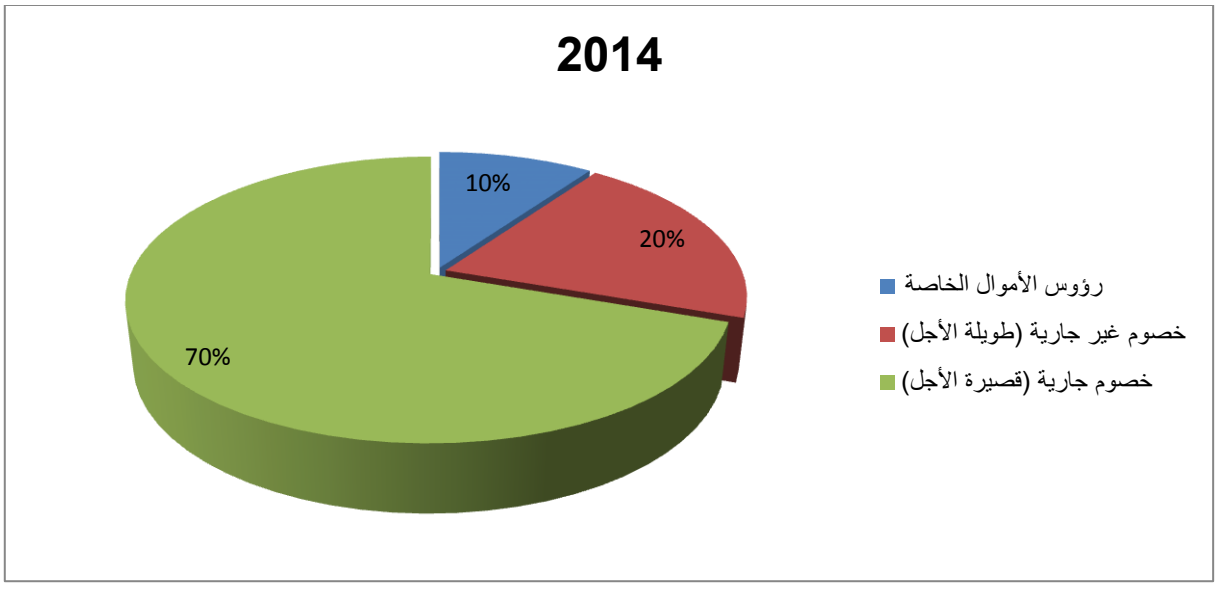

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الخصوم

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2014، تمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة 10% ، أما خصومها غير جارية تمثل نسبتها 20%، وأما الخصوم الجارية فتمثل نسبة 70%. ويدل هذا على كبر حجم استحقاقاتها قصيرة الاجل وخاصة في ما يتعلق بقيم الموردين.

الشكل رقم(2-01):التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2014)

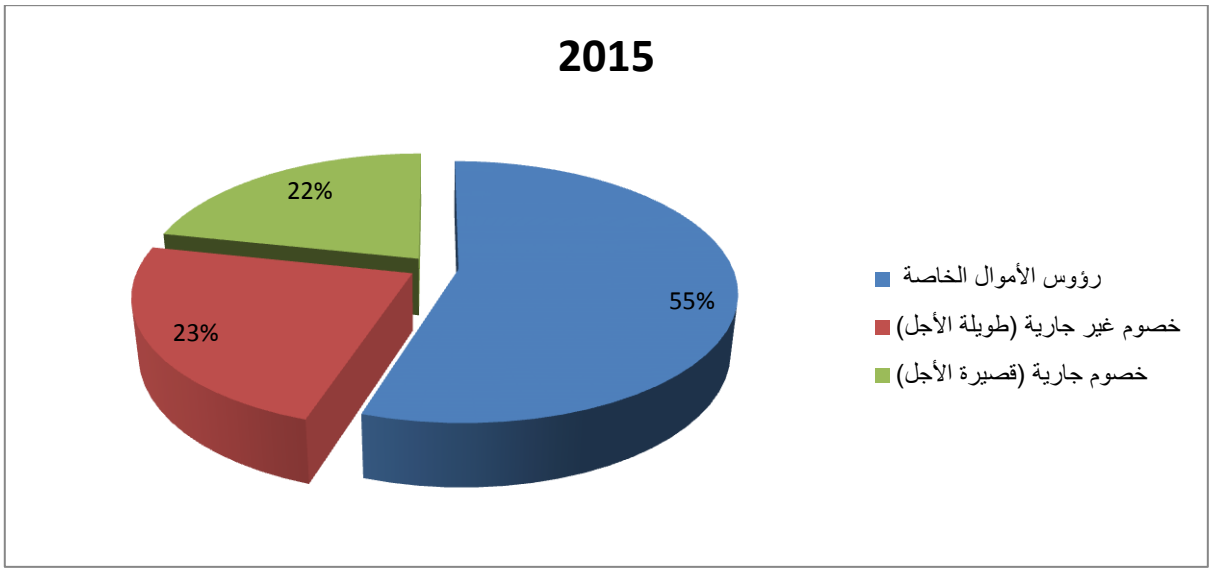

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الخصوم

من الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2015، تمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة 55% وسببه تحقيق نتيجة صافية ربح وبقيمة مرتفعة ، وأما خصومها غير جارية تمثل نسبتها 23%، وأما الخصوم الجارية فتمثل نسبة 22%.

الفرع الرابع: أهم النسب و المؤشرات المستنبطة من القوائم المالية لمؤسسة ALFA PIPE

أولا- النسب المالية:

1-نسب السيولة: تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند ميعاد استحقاقها وهذا بتحويل أصولها الى نقديات، من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال هذه الفترة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها الجارية، والجدول التالي يوضح مجموعة من النسب:

الجدول رقم (2-11) :حساب نسب السيولة

البيانات	العلاقة	2012	2013	2014	2015
نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1,07	3,10	1,23	3,03
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية- / الخصوم الجارية	0,20	2,23	0,51	1,09
نسبة النقدية	القيم الجاهزة/ الخصوم الجاهزة	0,03	0,09	0,05	0,32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الجدول نلاحظ:

- ان نسبة التداول خلال سنوات الدراسة من (2012-2015)قد شهدت تحقق نسب جيدة بناء على المعيار النمطي اي تكون أكبر من الواحد ، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الالتزامات وهنا تمثل حالة جيدة للمؤسسة، و يدل ايضا لتحقيق المؤسسة لرأس مال عامل صافي ايجابي خلال هدة الفترة ومما يعطي الموردين ثقة أكبر للمؤسسة.
- وبالنظر إلى السيولة السريعة فإن نسبتها منخفضة عن الواحد في سنة 2012حيث حققت نسبة0,20 ، وهنا قد تكون المؤسسة غير قادرة على مواجهة مستحقاتها" تغطية" دون اللجوء إلى المخزون السلعي وهذا ما يؤكد على وجود ضعف في السيولة المؤسسة ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2014 كانت قل من الواحد أيضا بنسبة 0,51، أما في سنة 2013 و 2015 فقد حققت نسب جيدة وهذا يدل على امكانية التغطية .
- أما في ما يخص نسبة النقدية لاحظنا ان هناك تحقق لنسب منخفضة عن الواحد خلال فترة الدراسة وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها.

الشكل رقم(2-11):التمثيل البياني لنسب السيولة

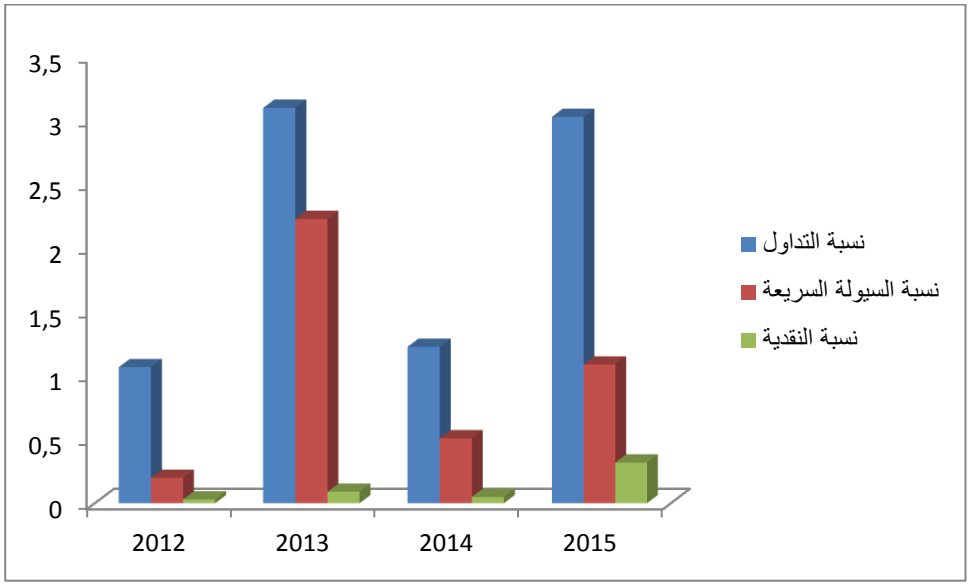

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

نلاحظ من الشكل ان نسبة التداول لسنة 2012 اكبر من نسبة السيولة السريعة واكبر من نسبة النقدية، وهذا يدل على أن المؤسسة غيلا قادرة على تغطية التزامات في هذه السنة لأنها أقل من الواحد.

اما سنة 2013 فنلاحظ ان نسبة التداول اكبر من الواحد، هنا قد غطت التزامات المؤسسة وكذلك الامر لنسبة السيولة السريعة ، أما نسبة النقدية غير قادرة على التغطية.

اما سنة 2014 فنلاحظ ان نسبة التداول اكبر من الواحد ، هنا قد غطت التزامات المؤسسة واما فيما يخص نسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية غير قادرة على التغطية لأنها أقل من الواحد.

اما سنة 2015 فنلاحظ ان نسبة التداول اكبر من الواحد ، هنا قد غطت التزامات المؤسسة وكذلك الامر لنسبة السيولة السريعة ، أما نسبة النقدية غير قادرة على التغطية.

2- نسبة النشاط:

هذه النسبة تقييم مدي نجاح ادارة المؤسسة في إدارة أصولها و تحقيق أكبر حجم من المبيعات، وأكبر ربح وتفترض هذه النسبة وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول، وهنا يتم اسقاط نسب النشاط على المؤسسة خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم(2-12) :حساب نسب النشاط

البيانات	العلاقة	2012	2013	2014	2015
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الخصوم	0,58	4,63	0,83	2,37
معدل دوران الأصول غير جارية	رقم الأعمال على الأصول غير جارية	21,35	37,88	5,87	6,90
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال على الأصول الجارية	0,59	5,27	0,96	3,61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(من 1الى12)

نلاحظ من الجدول أن معدول دورا مجموع أصول المؤسسة كان في سنة 2012مقدر بنسبة 0,58 وهذا يدل على انخفاض كفاءة ادارة المؤسسة خلال السنة، اما بالنسبة لسنة 32 فقد ارتفعت النسبة إلى4,63 وهذا يدل على أنه يمكن للمؤسسة زيادة حجم النشاط دون زيادة رأسمال المستثمر ، وأما بالنسبة لسنة 2014 انخفضت نسبته إلى 0.83 هذا يدل على تراجع اداء المؤسسة واما سنة 2015 كانت تعبر عن نسبة 2,37 وهذا تحسن في ادائها مقارنة بسنة 2014.

أما ما يتعلق بمعدل دوران مجموع الأصول غير جارية و الذي يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، كانت تقدر سنة 2012 بي 21,35و هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الاصول يولد 21,35دينار من المبيعات، وهذا يدل على الكفاءة الإدارية في استغلال الأصول غير جارية، وازداد هدا المعدل سنة 2013 بنسبة 0,77الى مقدار 37,88 وهذا يدل على تحسن في استغلال الأصول غير جارية، واما سنة 2014 فقد انخفض هذا المعدل بنسبة 50,58 يدل هذا على انخفاض الأداء التشغيلي، وفي سنة 2015 فقد ارتفع هدا المعدل قليلا الى 6,90اي نسبة زيادة 0,18مقارنة بسنة 2014.

أما ما يتعلق بمعدل دوران الأصول الجارية فقدرت سنة 2012 ب 0,59 وارتفع سنة 2013 الى معدل 5,27 وهدا يعني ارتفاع كفاءة الادارة في استغلال أصولها الجارية ، أما سنة 2014 فتراجع هذا المعدل الى 0,96وهذا يدل على ضعف في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات ، و شهدت سنة 2015 ارتفاع هذا المعدل الى 3,61 ويدل ذلك على تحسن في كفاءة.

الشكل رقم(2-12):التمثيل البياني لنسب النشاط

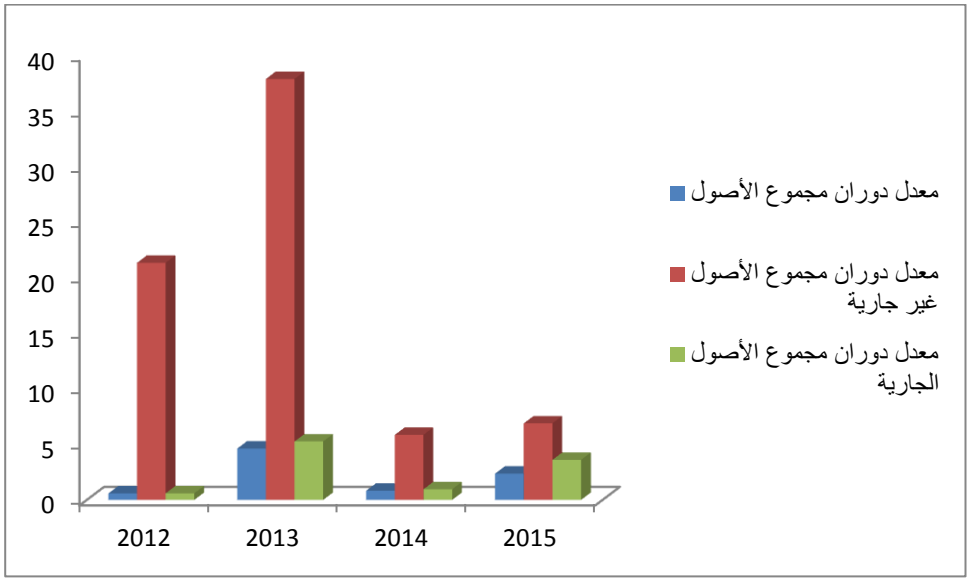

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب نسب النشاط (2-13)

نلاحظ من الشكل أن معدل دوران الأصول غير الجارية يمثل سنة 2012 أكبر دورة في نشاط المؤسسة ، يليها معدل دوران مجموع الأصول و معدل دوران الأصول الجارية بقيم متقاربة .

أما سنة 2013 فكان معدل دوران الأصول غير الجارية يمثل أكبر دورة في نشاط المؤسسة ، يليها معدل دوران الاصول الجارية ، يليها معدل دوران مجموع الأصول .

أما سنة 2014 نفس ملاحظات لي سنة 2013 و لا كن بقيم اقل ، كذلك سنة 2015 نلاحظ تصدر معدل دوران الاصول غير جارية خلال كامل الفترة المدروسة.

3- نسبة التمويل و الاستقلالية المالية:

تعبر عن الهيكل التمويلي ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل، و سوف يتم اسقاط هذه النسب على مؤسسة الأنابيب خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (2-13) : حساب نسبة التمويل و الاستقلالية المالية:

البيانات	العلاقة	2012	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير جارية	3,23	5,87	2,15	2,28
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول	-0,16	3,23	0,70	1,60

	غير جارية				
نسبة الاقتراض (نسبة التمويل الخارجي)	مجموع الديون / مجموع الأصول	1,004	0,61	0,90	0,45
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	-0,004	0,65	0,11	1,22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(من1إلى8)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة التمويل الدائم لسنة 2012 كانت 3,23 أي أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية الدي بدورة يدل على تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب خلال هدة السنة، أما سنة 2013 ارتفعت هذه النسبة الى 5,87 أي زيادة قدرة المؤسسة على تغطية لأصولها غير جارية عن طريق أموالها الدائمة و تحقق التوازن، وأما سنة 2014انخفضت هذه النسبة الى2,15 لا كن لازالت لديها امكانية التغطية، و كذلك نفس الشيء سنة 2015 بنسبة2,28.

أما فيما يخص نسبة التمويل الخاص في سنة 2012 فإن المؤسسة لم تستطع تمويل أصول غير جارية بأموالها الخاصة لأنه لا يوجد فائض، وهذا يعني بدوره بأنها غير قادرة على تغطية استثماراتها، أما سنة 2013 فارتفعت هذه النسبة الى 3,23 يعني هذا وجود فائض ويدل على قدرة الأموال الخاصة على تمويل أصولها الجارية ، وبالنسبة لسنة 2014 فقد انخفضت هذه النسبة الى 0,70 دل هذا على عدم قدرة مؤسسة على تغطية أصولها الجارية بالاعتماد على التمويل الخاص، واما سنة 2015 فتحسنت مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت بـ 1,60 وهذا يدل على امكانية التغطية.

أما فيما يتعلق بنسبة الاقتراض كانت سنة2012 تمثل 1,004 لتنخفض هذه النسبة في السنوات الباقية من الدراسة بنسب 0,61 ، 0,90 ، 0,45 على التوالي لسنة 2013، 2014، 2015، وهذا يدل على انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وكذا تجنبها لصعوبات سداد قيمة الديون والفوائد أثناء موعد استحقاقها.

أما فيما يتعلق بنسبة الاستقلالية المالية كانت سنة 2012 حققت نسبة سالبة تقدر ب 0,004-، وهذا يدل على فقدان استقلالية المالية للمؤسسة في هذه السنة، أما في سنة 2013ارتفعت الى 0,65 يدل هذا على وجود استقلالية مالية، لتنخفض قليلاً سنة 2014 الى 0,11 ثم ترتفع سنة 2015 إلى 1,22.

الشكل رقم(2-13):التمثيل البياني لنسب التمويل و الاستقلالية المالية

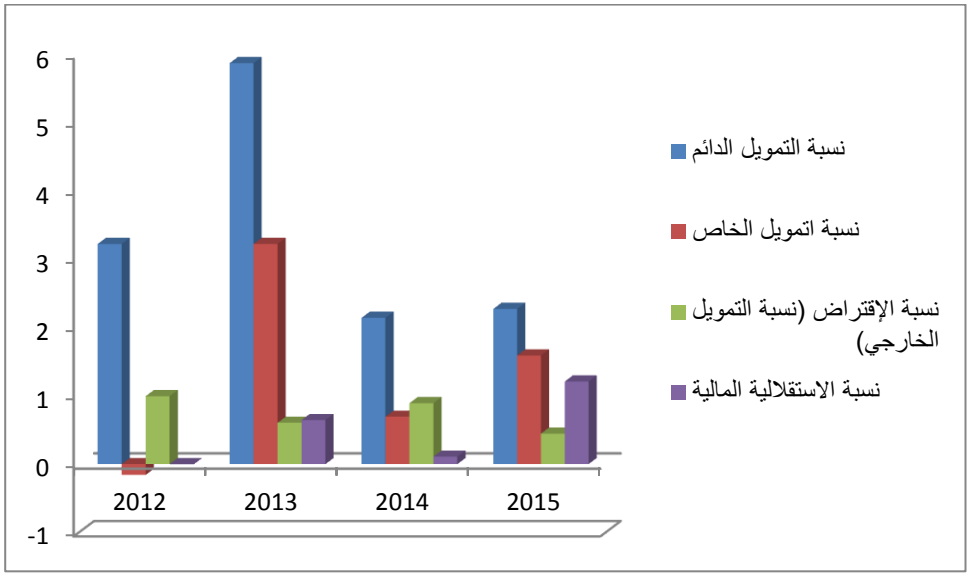

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب نسبة التمويل و الاستقلالية المالية(2-14)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة لسنة 2012 هي نسبة التمويل الدائم تليها نسبة الاقتراض، وأما فيما يتعلق بي باقي النسب كانت تمثل أقل من الواحد .

أما في سنة 2013 أيضا تصدرت نسبة التمويل الدائم بنسبة عالية لتليها نسبة التمويل الخاص وتراجع كل من نسبة الاقتراض وكذلك نسبة الاستقلالية المالية .

فيما يخص سنة 2014 تراجع لنسبة التمويل الدائم مع بقائها في صدارة النسب وزيادة نسبة الاقتراض.

أما سنة 2015يلاحظ تغير طفيف في التمويل الدائم وزيادة نسبة الاستقلالية المالية.

4-نسب المردودية:

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالة وكفاءة حصول على العائد ونسب المردودية في الجدول التالي .

الجدول رقم(2-14) : حساب نسب المردودية المالية و الاقتصادية

البيانات	العلاقة	2012	2013	2014	2015
RF	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0,46	1,02	1,04	1,01
RE	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	-0,002	0,40	0,10	0,55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية كانت موجبة خلال فترة الدراسة سنة من 2012إلى2015 ،

وهذا يدل على كفاءة المؤسسة على استغلال الأموال لأنها حققت نسب موجبة بالإضافة إلى تتحقق المعيار النمطي بالمؤسسة أن كل واحد دينار من الأموال الخاصة يولد0,99 من النتيجة الصافية، وكما يدل على وجود تسيير مالي أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية.

أما فيما يتعلق بالمردودية الإقتصادية فقد حققت نسبة سالبة في سنة 2012، يدل هذا أنها خلال هذه السنة لم تكن قادرة على حسن إستخدام مواردها لتحقيق الأرباح، و اما بقية السنوات فحققت نسب مردودية إقتصادية موجبة مع أنها كانت أقل من الواحد وهذا راجع للإرتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة الصافية و لكن تبدو المؤسسة في تحسن خاصة سنة 2015حيث كانت النسبة 0,55.

الشكل رقم(2-14):التمثيل البياني لنسب المردودية المالية و الاقتصادية

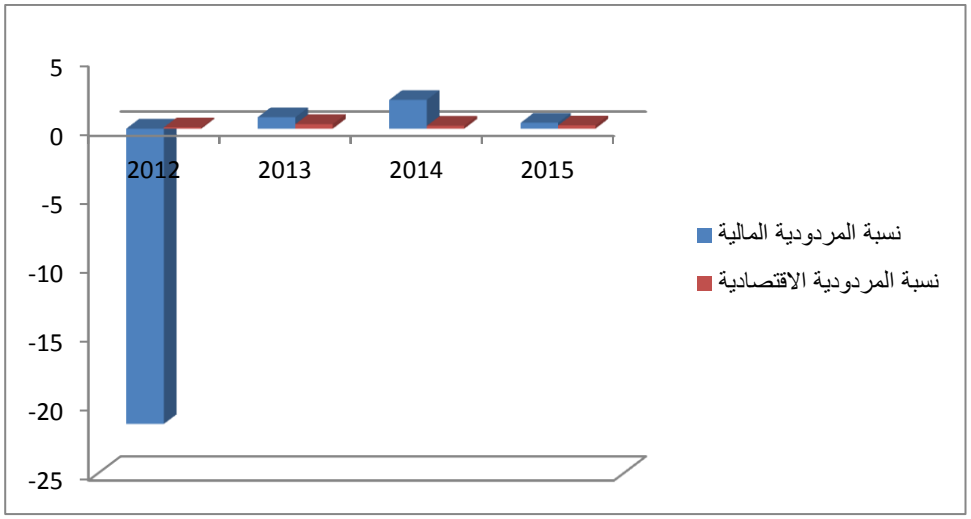

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من الشكل أن المردودية المالية للمؤسسة عرفت انخفاض كبير سنة 2012 ، أما بقية السنوات فكانت كل من نسيبة المردودية المالية و الاقتصادية تحقق قيم موجبة و لا كن ضعيفة .

ثانياً: المؤشرات المالية:

1- مؤشرات جدول حسابات النتائج:

جدول رقم(2-15) : مؤشرات جدول حسابات النتائج

البيان	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة	1410404277,82	3799805173,89	2991439289,18	7312420572,64
الفائض الإجمالي للاستغلال	508716846,46	2370455035,72	1627936880,35	5290660364,63
النتيجة الاستغلال	191434194,01	2069658643,14	1001135765,24	4256227234,12
النتيجة المالية	-292905367,51	-479521346,99	-258592949,86	-78301425,12
النتيجة الصافية	-24532506,35	1627057921,94	830874071,77	4173267316,96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة شهدت ارتفاعاً كبيراً من سنة 2012 الى سنة 2013 و ذلك بنسبة 1,69، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الإنتاج، يليها انخفاض من سنة 2013 الى 2014 بنسبة 0,21 ، ويليها ارتفاع سنة 2015 بنسبة 1,44.

أما فيما يخص الفائض الإجمالي للاستغلال فقد حققت المؤسسة نتائج ايجابية خلال الفترة المدروسة حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً من سنة 2012 الى سنة 2013 و ذلك بنسبة 3,66، يليها انخفاض من سنة 2013 الى 2014 بنسبة ،0,31 و يلها ارتفاع سنة 2015 بنسبة2,25 .

أما ما يتعلق بنتيجة الاستغلال شهدت ارتفاعاً كبيراً من سنة 2012 الى سنة 2013 و ذلك بنسبة 9,81، يليها انخفاض من سنة 2013 الى 2014 بنسبة 0,52،و يلها ارتفاع سنة 2015 بنسبة.3,25 .

أما فيما يتعلق بالنتيجة المالية فإن المؤسسة حققت خسائر فيها خلال فترة الدراسة

أما فيما يتعلق بالنتيجة الصافية فإن المؤسسة حققت خسارة سنة 2012 بسبب نقص المشاريع أما بقية سنوات الدراسة فحققت خلالهم نتائج ايجابية كانت أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 4173267316,96.

2- مؤشرات جدول تدفقات الخزينة:

من خلال استطلاعنا على مؤسسة الأنابيب ومعلوماتها الخاصة بهذه القائمة سوف نقوم باستخلاص أهم المؤشرات التي تنطوي عليها في جدول تدفقات الخزينة و نذكر منها:

أ- مؤشرات الربحية

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

حيث ان: التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية= متحصلات من الزبائن

الاحتياجات النقدية الأساسية= مدفوعات اخرى – مدفوعات الى الموردين والمستخدمين

مؤشر النقدية التشغيلية= صافي التدفق النقدي التشغلي/ نتيجة الصافية

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفق النقدي التشغلية / مجموع الأصول

نسبة التدفق التشغيلي = نسبة التدفق التشغيلي / رقم الاعمل

الجدول رقم (2-16) : حساب مؤشرات الربحية

البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة كفاية التدفقات النقدية	0,94	-0,07	-0,10	-0,07
مؤشر النقدية التشغيلية	0,28	-0,17	-0,99	-1,49

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0,03	-0,06	-0,20	-0,35
نسبة التدفق التشغيلي	0,04	-0,01	-0,25	-0,15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية قد حققت ربح سنة 2012 وبنسبة 0,94 واما باقي سنوات الدراسة حققت خلالها خسارة في هذه النسبة.

أما فيما يخص مؤشر النقدية التشغيلية والذي يبين مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق النقدي التشغيلي، فقد حققت نسبة إيجابية سنة 2012، على عكس باقي سنوات الدراسة (2013الى 2015) حققت خلالها خسائر في هذا المؤشر و هذا يدل على عدم وجود أرباح كافية لتوليد تدفق تشغيلي.

و فيما يخص العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والذي يظهر مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي فكانت سنة 2012 حققت نسبة موجبة على عكس باقي سنوات الدراسة كانت بنسب سالبة لهذا المؤشر.

اما نسبة التدفق التشغيلي الذي يبين مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية و، حيث كانت نسبته موجبة سنة 2012 ويمكن المؤسسة من إتباع هذه السياسة في تحصيل نقدياتها من الزبائن، أما بالنسبة لباقي سنوات الدراسة فكانت نسبتها سلبية و هنا يجب على المؤسسة تغيير سياستها للحصول على النقديات من الزبائن.

ب- مؤشر السيولة:

نسبة تغطية الدين= صافي التدفق النقدي التشغيلية / التدفقات الخارجية للأنشطة الاستثمارية

جدول رقم (2-17) : حساب مؤشر السيولة

البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة تغطية الدين	158,51	-6,20	-0,47	-0,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من أنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية بالنسبة لسنة 2010 اما بقية سنوات الدراسة فتحقق نسب تغطية دين سالبة وهذا يدل على عدم كفاية التدفقات التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

الشكل رقم(2-15):التمثيل البياني لمؤشر الربحية:

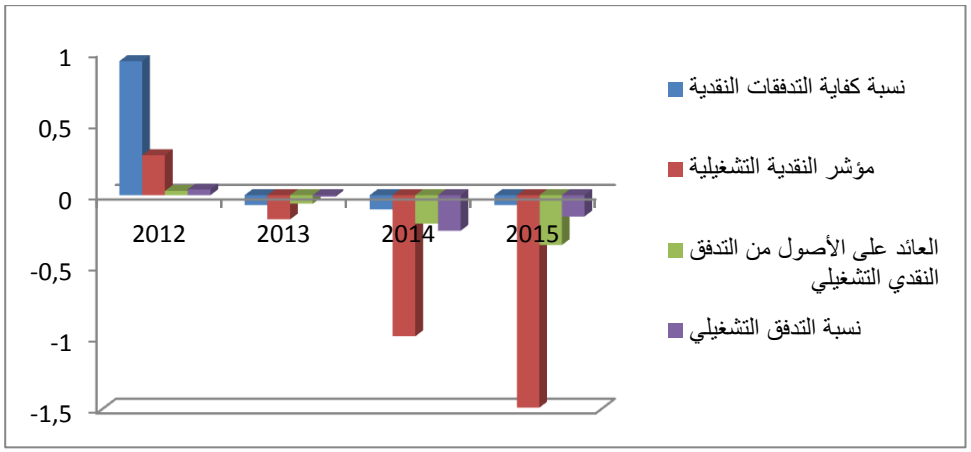

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من الشكل أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كانت تمثل نسبة موجبة سنة 2012 على عكس بقية سنوات دراسة حققت المؤسسة عجز في هذه النسبة

كما نلاحظ أن مؤشر النقدية التشغيلية تحت الصفر أي عجز المؤسسة في تحقيق أرباح خلال السنوات المدروسة.

ونفس الملاحظات للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي ونسبة التدفق التشغيلي فحققت كليهما نسبة موجبة سنة 2012 واما باقي السنوات حققت خلالهم عجز.

ج- مؤشرات التوازن المالي:

1- **رأس المال العاملFR**: يعتبر رأس مال العامل مؤشر أساسي للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وهو عبارة عن:

رأس المال العاملFR= (أصول خاصة + خصوم غير جارية)- أصول غير جارية

أو:

رأس المال العاملFR= (أصول جارية – خصوم جارية)

الجدول رقم (2-18) :حساب رأس المال العامل

البيان	2012	2013	2014	2015
أموال الدائمة	1078077860,76	2907578711,45	2462629304,79	6006230273,44
مجموع الأصول غير الجارية	333678044,30	495120287,96	1143948164,35	2631800274,86
FR	744399816,46	2412458423,49	1318681140,44	3374429998,58

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على(من 1إلى8)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة رأس المال عامل حقق قيم ايجابية خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية عن طريق الأموال الدائمة، وكذلك يدل على قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات و تحقيق توازن هيكلها المالي وتمكنها من تمويل احتياجاتها طويلة المدي باستخدام مواردها طويلة المدى ، وتحقيقيها بالتالي لفائض مالي.

الشكل رقم(2-16):التمثيل البياني لرأس المال العامل

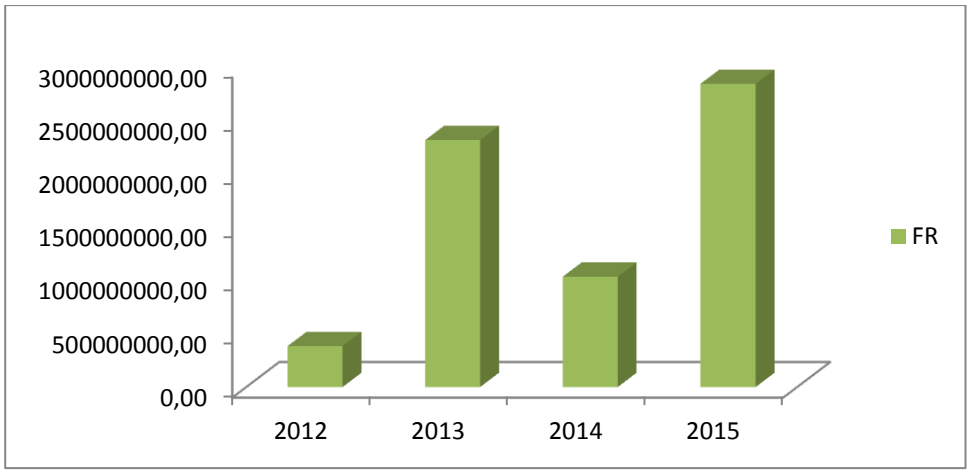

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب رأس المال العامل (2-19)

نلاحظ من خلال الشكل أن رأس مال العامل شهد تذبذب خلال فترة الدراسة و بقيم موجبة حيث كان يمثل قيمة 744399816,46 دج سنة 2012 ثم ارتفع سنة 2013 الى 2412458423,49دج يليها انخفاض سنة 2014الى قيمة 1318681140,44دج ، اما سنة 2015 فقد حقق أعلى قيمة له بمقدار 3374429998,58 دج.

3- احتياج في رأس المال العامل BFR:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مدينوها(احتياجات الدورة)، بالديون قصيرة الأجل(موارد الدورة)، اذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر على حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

احتياج في رأس المال العاملBFR =(أصول جارية – قيم جاهزة)-(ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

الجدول رقم (2-19) :حساب احتياج في رأس المال العامل

البيان	2012	2013	2014	2015
الأصول الجارية – القيم الجاهزة	11686222954,63	3460295575,17	6703394849,44	4500263568,89
ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية	11302934468,55	1146461728,65	5669692261,82	1659583560,86
BFR	383288486,08	2313833846,52	1033702587,62	2840680008,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(من 1إلى8)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة احتياج رأس المال عامل حقق قيم ايجابية خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني ان المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة .خاصة في سنة 2015 كان الاحتياج مرتفعا بقيمة 2840680008,03 دج.

الشكل رقم(2-17):التمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل

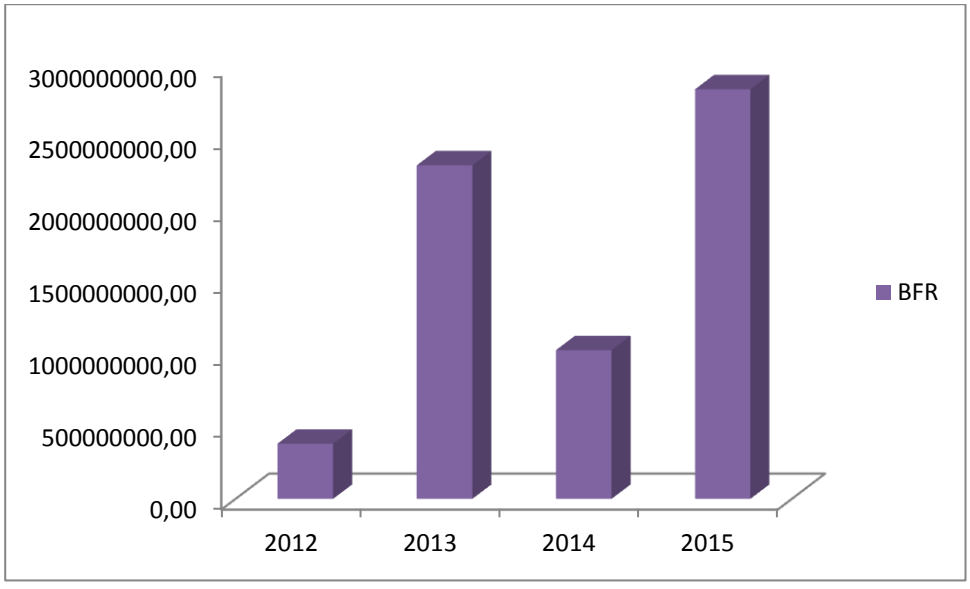

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب احتياج في رأس المال العامل (2-20)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الاحتياج كانت تمثل 383288486,08 ليرتفع بشكل ملحوظ سنة 2013 الى 2313833846,52 ثم يليه انخفاض سنة 2014 بقيمة 1033702587,62 ليبلغ أعلى ارتفاع له في سنة 2015 بمقدار 2840680008,03.

4- الخزينة :

وتمثل مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، حيث أن القيم الجاهزة فقد تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية ويمكن أن تتساوى الخزينة والقيم الجاهزة في حالة المؤسسة لا تحتاج الى قروض مصرفية للحفاض على توازنها المالي.

الخزينة TN =رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

أو:

الخزينة TN = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الجدول رقم(2-20) : حساب الخزينة

البيان	2012	2013	2014	2015
FR	744399816,46	2412458423,49	1318681140,44	3374429998,58
BFR	383288486,08	2313833846,52	1033702587,62	2840680008,03
TN	361111330,38	98624576,97	284978552,82	533749990,55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق(من 1 الى8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة كانت في وضعية حسنة سنة 2012 لتنخفض بنسبة 0,73سنة 2013 ثم يليها ارتفاع بنسبة 1,89سنة 2014 ، يدل هدا على استرجاع المؤسسة لنموها وهي بحاج لتسديد ديونها قصيرة الأجل وأما سنة 2015 حققت انخفاضا بنسبة 0,87 مقارنة مع سنة 2014.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول بأن المؤسسة في وضعية جيدة خلال الفترة الأخيرة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل دورة الاستغلال كما يمكنها من استخدام الفائض المتحصل عليه في مواجهة الحالات الاستثنائية التي تقع فيها للخروج من الأزمة.

الشكل رقم(2-18):التمثيل البياني للخزينة

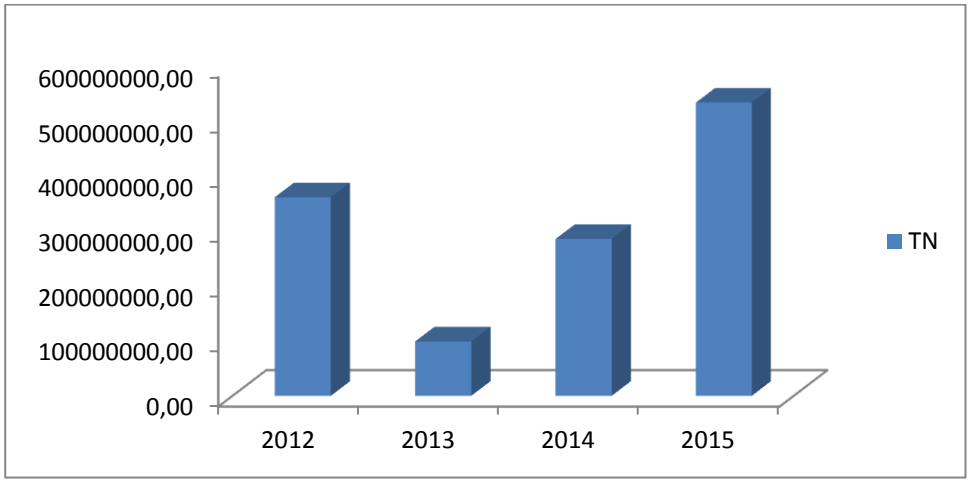

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب الخزينة (2-21)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الخزينة في سنة 2012 والتي كانت تقدر بي 361111330,38 دج تراجعت كثيراً سنة 2013 الى قيمة 98624576,97دج لي يليها ارتفاعاً سنة 2013 بقيمة 284978552,82دج وتزداد ارتفاعا في 2015 الى533749990,55دج.

د-شروط التوازن المالي:

الجدول رقم(2-22): شروط التوازن المالي

20151	2014	2013	2012	بيان	
3374429998,58	1318681140,44	2412458423,49	744399816,46	FR	شرط1
2840680008,03	1033702587,62	2313833846,52	383288486,08	BFR	
533749990,55	284978552,82	98624576,97	361111330,38	FR-BFR	شرط2
533749990,55	284978552,82	98624576,97	361111330,38	TN	شرط3

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حساب الخزينة (2-21)

TN=FR-BFR

- ✓ **الشرط الاول**: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب ($0<FR$) وقد حقق هادا الشرط خلال سنوات دراسة.
- ✓ **الشرط الثاني**: أن يغطي راس مال العامل الصافي الإجمالي الإحتياج في رأس مال العامل الإجمالي($BFR<FR$) وقد حقق هادا الشرط خلال سنوات دراسة ووجود فائض والذي يتمثل في الخزينة.
- ✓ **الشرط الثالث**: خزينة موجبة ($0<TN$)، وقد حقق هادا الشرط خلال سنوات دراسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2013، حيث قمنا في المبحث الاول بعرض لمحة عن مؤسسة ALFAPIPE محل الدراسة، أما المبحث الثاني قمنا بإسقاط الضوء على واقع نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ليتم في المبحث الثالث انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية تقييم أداء المحاسبي للمؤسسة وذلك من خلال القوائم المالية التي تعد من اهم مخرجات النظام حيث قمنا بتحليل ثلاثة قوائم ماليه هي الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة واستخلاص النسب والمؤشرات المالية وهذا كله يندرج ضمن تقييم الاداء المالي للمؤسسة وكما ذكرنا سابقاً فإن الأداء المالي يعتبر جوهر عملية تقييم الاداء المحاسبي بالإضافة للأداء التكليفي غير أن دراستنا ركزت على الاداء المالي لما يزخر به من أدوات ونسب ومؤشرات مالية فعالة لعملية التقييم.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الكفء و الفعال لهذا المورد يحقق أرباحا و نجاحا للمؤسسة و يضمن لها البقاء والنمو والاستمرارية، يعمل نظام المعلومات المحاسبية على إنتاج القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بهدف تقيم وتحسين أداءها، و لقد جاءت دراستنا إلى التعرف إلي بعض أهم القوائم المالية التي إحتواها النظام المحاسبي المالي الجديد SCF" الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، ومن هنا تكون الإضافة التي احتوتها الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة المذكورة في الفصل الأول و هذا قائم على دراسة الإشكالية التي كانت دورة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية فسي عملية تقييم الأداء المحاسبي لمؤسسة ALFA PIPE

3نتائج اختبار الفرضيات

1-فيما يخص فرضية الاولى أن" نظام المعلومات المحاسبية يعمل على إنتاج معلومات محاسبية ذات صبغة مالية"، فنجد أن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة يعمل على إنتاج جملة القوائم المالية كالميزانية وجدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج هذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2- اما فرضية ثانية أن" عملية تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم مرتكزات التي تساهم في قياس وتقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة"، والفرضية صحيحة للأن الأداء المالي ينقسم إلى اداء تكاليفي و أداء مالي ويتميز الأداء المالي بفعالية و لدقة في عملية التقييم لما يزخر من نسب و مؤشرات مالية.

3- فيما يخص الفرضية الثالثة " تكمن اهمية و دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة الأنابيب بما توفر هذه المخرجات من معلومات محاسبية والتي بدورها تستخدم كمدخلات لنظام آخر الذي هو نظام المعلومات المالي و الدي يساهم بما ينتجه في عملية إتخاذ القرارات الاستراتجية و بيان الوضعية المالية للمؤسسة.

النتائج:

-يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات و الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها و مع المحيط، ثم يقوم بتبويبها و تسجيلها و تحليلها و توثيقها و تخزينها، ثم توليد ما يتلائم من معلومات و احتياجات الادارة لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة.

-يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء هم من نظام المعلومات الإداري، الذي تمكل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، و بما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، و بالتالي تحقيق ما يعرف بنظام المعلومات المتكامل.

-إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أسس و مبادئ سليمة يجعله قابلا للتجديد، و بالتالي إنتاج معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

-الأداء المحاسبي الفعال يؤدي إلى جودة المعلومة المحاسبية ومنه اتخاذ قرارات سليمة.

-الأداء المحاسبي هو الوصول إلى أداء منهجي سليم في مجال المحاسبة.

-الأداء المحاسبي هو الدقة والسرعة في تسجيل العمليات و الأحداث المحاسبية ومطابقة النتائج مع الأهداف المسطرة.

- تتميز المؤسسة بتوفر نظام معلومات محاسبي فعال نسبيا .
- تعمل مؤسسةALFA PIPE على تقييم أدائها المالي على اعتماداً على قوائمها المالية، كما تعمل على انتاج العديد من التقارير التي تلخص وضعيتها المالية.
- تتقيد المؤسسة بالقواعد المحاسبة و المبادئ وفق وهذا جلي في التسجيل المحاسبي لمختلف عملياتها وفق SCFو هدى ينعكس بشكل إيجابي على أدائها المحاسبي .

الإقتراحات:

و من خلال النتائج المستخلصة من دراستنا هذه ، باستطاعتنا تقديم الاقتراحات التي نرجو من خلالها أن تقدم الهدف المنشود منها نذكرها فيما يلي:

- لابد من التركيز على مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.
- الاعتماد على المؤشرات المالية و غير المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات فمثلا الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن و التي تمزج بين المؤشرات المالية و غير المالية.

أفاق البحث:

يعتبر موضوع فعالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المحاسبي ذا أهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

- دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسب في تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية .
- فعالية نظام المعلومات المحاسبة البيئية في الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية
- تقييم الأداء المحاسبي للمؤسسات الإقتصادية باستعمال التكاليف المعيارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– باللغة العربية:

1–الكتب:

1. إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .
2. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992.
3. ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان الأردن، 2009.
4. طلال محمد الجحاوي، ريان يوسف نعوم، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2009.
5. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية ،2004.
6. محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، 2003
7. حسام الدين مصطفي الخداش، وآخرون، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الاول، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5 ، عمان،2001
8. هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006
9. خالص صافي صلاح، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
10. خالد امين عبد الله، **اصول المحاسبة**، دار جون ويلي وابنائه للنشر، نيويورك، 2012 .
11. كمال الدين الدهراوي ، سمير كامل محمد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 .
12.
13. رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الاول، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، 2003.
14. . نادية فضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط11، الجزائر، 2006.

15. محيي الدين القطب، **الخيار الاستراتيجي و أثره في تحقيق الميزة التنافسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن ، عمان، بدون سنة.
16. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ،1998 .
17. علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
18. قاسم محسن ،ابراهيم الحبيطي، وياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ،2003

2- المذكرات و الرسائل العلمية:

1. حليمة اسماعيل، **تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة ميدانية حالة الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2015.
2. تالي رزيقة، **تقييم الاداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد بالبويرة،2012.
3. خالد محمد رب الجابري، **المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم و علاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2000.
4. أحمد جنان، **نظام المعلومات المحاسبية و دوره في اتخاذ القرار دراسة وحدة تريفال**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
5. نيفين عبد الفادر حمزة ابراهيم حال، **استخدام مدخل القيمة المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2014.
6. تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** ، أطروحة دكتوراه دولة "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2005-2006 .
7. عمر الفاروق زقون، **انعكاس الاصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجباية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة

الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

8. فابز زهدي السلتوني، **مدى مساهمة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية المنشودة للمصارف الفلسطينية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
9. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية** الدولية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008-2009.
10. مزغيش عبد الحليم، **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
11. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، " قياس و تقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.
12. مشري حسناء، **دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات" دراسة ميدانية بنك سوستي جنرال الجزائر وكالة سطيف"**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2008.

الملتقيات العلمية:

1. ابراهيم محمد بركات، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي، حالة الاردن**، المؤتمر العلمي السنوي 4 بعنوان" إدارة المعرفة في العالم العربي (المحور الثاني: إدارة المعرفة و المحاسبة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، امعة الأردن 2014.
2. مداني بن بلغيث، محمود التهامي طواهر، مداخلة" **المؤسسة الجزائرية و تحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز"**، المؤتمر العالي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، امعة ورقلة، 2005.
3. بوفاسة سليمان، خليل، عبد القادر، **مداخلة نحو توافق دولي لنظام المحاسبة والمالي**، ملتقى البليدة حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدةّ، 2004.

4. صديقي مسعود ، **مداخلة "دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية"** ، الملتقى الوطني حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.

5. محمد الغير قريشي، مداخلة " **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين اداء المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الاداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.

3- المجلات:

1. حيدر صباح حسن ، **دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي**، مجلة دنانير، العدد الرابع، 2009.

2. عبد المليك مزهوده ، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية"، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، 2001.

3. إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**، مجلة الباحث، دورية أكاديمية محكمة، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الخامس، 2007.

ثانياً- باللغة الأجنبية:

39. Donald E.kieso ;Jerry J. weygandt ; and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, Tenth edition, 2001
40. Younès Benaissa , **Technique comptabe Algèrienne**,Entreprise nationale du livre, Alger, N° èdition 835/80,1984, Tomel 1
41. A. Bulaud et Autres, **Dictionnaire de Gestion**, Edition Foucher, paris, 1995.
42. L'incitation A la performance des prestaires de services de sante, numero1-2010

المواقع الإلكترونية:

43. www.minshawi.com/other/drzyadh.htm

الملاحق